



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العالمي
المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت -
معهد اللغات والآداب



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
موسومة:

دراسة في كتاب

"النحو العربي بين الأصالة والتجديد"

لعبد المجيد عيساني

تخصص: دراسات لغوية

إشراف الأستاذ:

- إبراهيم فواتيح عبد الرحيم

إعداد الطالبتين:

- فلاق شيماء

- واري عائشة

لجنة المناقشة:

رئيساً/د
مشرفاً ومقرراً	د/ إبراهيم فواتيح عبد الرحيم
عضواً ومناقشاً/د

السنة الجامعية:

2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دعاء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي

فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا

يَصْنَعُ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحِيتَانُ فِي الْمَاءِ، وَفَضْلُ

الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ

لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَإِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

والترمذي».

شكر و عرفان

لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ إبراهيم (7).

الشكر لله أولاً وأخيراً

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد حين ترضى ولك الحمد بعد الرضا.

لقوله ﷺ: من لا يشكر الناس لا يشكر الله

تحية تقدير و عرفان بالجميل للأستاذ فواتيح عبد الرحيم

إلى الذي شرفنا بالمتابعة على عملنا هذا الأستاذ مصابيح محمد

نشكره جزيل الشكر بتوجيهاته القيمة في إثراء رصيدنا المعرفي وعلى حسن تعاونه واهتمامه المخلص في إنجاز هذا البحث، سائلين المولى عز وجل أن يكتب لك التوفيق دوماً في خطاك

ويطيب لي أن أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ السعيد بوشنافة وكذلك الاستاذ غربي بكاي الذي كان له الأثر الطيب في نجاح هذا البحث ثم إلى الأستاذ رزايقية محمود الذي أفادنا بكتبه القيمة.

الشكر لكل أساتذة قسم اللغة والأدب العربي المركز الجامعي تيسمسيلت

إلى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح الذي أتى بهذا المشروع الجديد " اللسانيات " نسأل

الله أن يتغمده برحمته الواسعة

الشكر لكل من لهم الفضل علينا من قريب وبعيد

ألف تحية وشكر

إهداء

وقل اعلموا فسيري الله عملكم ورسوله و المؤمنون

إلى ضياء قلبي مُحَمَّد ﷺ

إلى كل من آمن بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً

إلى من قال فيهما الرحمن " و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً"

والدي الكريمين حفظكما الله و أطال في عمركما

إلى الأعبة إخوتي فليحفظهم الله لي

إلى أخي الوحيد رفيق دربي: الياس

إلى البراعم: مُحَمَّد ياسر، مُحَمَّد اسلام، عماد الدين، روفيدة

إلى الصديقات : سمية سهيلة، فطيمة و الغالية باهة ربعة و إلى جميع الصديقات

إلى جميع الأساتذة الكرام قسم اللغة و الأدب المركز الجامعي تيسميسيلت

إلى كل من كان همّه رفع شأن هذه اللّغة التي احتضنها الله سبحانه و تعالى بأن

تكون لغة القرآن الكريم خاتم الكتب السماوية

أهدي ثمرة تخرجي و فرحتي لكل شاركتني بدعائها

- شيماء آية الرحمن

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

أقطف اليوم ثمرة سنوات من التعب والسهر لأهديها إلى:

إلى نبع الحنان الصافي "أمي".

إلى بحر العطاء الدافي "أبي".

إلى من أفاض عليّ بدعواتهما "جدتي" و "جدي".

إلى اللواتي شدّ الله بهن أزري "حنان، أسماء، رميساء".

إلى تلك القرية البعيدة التي لا تزال ذكرها في القلب تسري "إبتسام".

إلى من تعبت معي في إنجاز هذه المذكرة الصديقة والشقيقة "فلاق شيماء".

إلى كل من أسهم في إنجاز هذا البحث.

- عائشة -

مقدمة:

بسم الله و الحمد لله فاتح البركات رافع الدرجات و الصلاة والسلام على رسول الله و خاتم الانبياء و أشرف المرسلين سيدنا مُحَمَّد النَّبِيِّ الْأَمِين و على آله وصحبه أجمعين أما بعد:

يعتبر التراث النحوي الذي خلفه علماء اللغة العربية القدماء في غاية النفاسة والتميز وقد أفاد منها العلماء و طلاب اللغة العربية على مر العصور والأزمان فقاموا بشرح بعضه وتهذيب بعضه الآخر وجعلوه مادة للتدريس في حلقاتهم الممتدة غير أنَّ التراث النحوي اعتراه غيره من العلوم والمعارف وعلقت به شوائب المنطق والفلسفة، ما دعا كثيرا من الناس إلى الابتعاد عن كتب التراث النحوي هذا الأخير أدى إلى لظهور أصوات عديدة تنادي بإصلاح النحو العربي وتجديده وتنقيته من الشوائب التي اعترته على مر العصور والمساهمة في تقريبه وتبسيطه للطلاب بمختلف مستوياتهم العلمية وقدراتهم العقلية .

والملاحظ أنَّ فكرة تبسيط وتيسير النحو نزعة قديمة جديدة، شاعت أكثر في العصر الحديث، عند بعض النحاة والدارسين، نتيجة صيحات التبرُّم والشكوى من صعوبة النحو وعسر تعلمه، فمصطلح التيسير في اللغة له عدة مرادفات منها التبسيط والتخفيف، وفكرة التيسير عرفت عند القدماء قبل المحدثين وتناولها العديد من الباحثين أقل من تناولهم موضوع النحو نفسه، فمنهم من قام باختصار قواعد النحو وبلورتها ومنهم من ألَّف في طرق تدريس هذا النحو ومناهجه، ولعلَّ أول من تناول موضوع التجديد بأسلوبه ابن مضاء القرطبي من خلال كتابه "الرَّد على النحاة" حيث يعد صاحب أول فكرة جريئة التي دعت إلى التيسير والإصلاح في الأصول والنظريات العامة والتي قام عليها النحو العربي قديما، عندما نادى بإلغاء قضايا كانت تعتبر أساس النحو آنذاك فثار على نظرية العامل ثم سلك التهج نفسه الكثير من الباحثين المحدثين من بينهم الدكتور عبد المجيد عيسانيا الذي بدوره قد تطرَّق إلى هذه القضايا بالوصف والتَّقد مبديا نظريته في ذلك .

فهو يرى أنّ تجديد النحو وتيسيره مطلب حياتي ضروري لا يمكن الاستغناء عنه نظرا لتجديد ظروف الحياة ووسائلها، ويحمل مصطلح التجديد عنده المادة النحوية، أو تجديد طرق تعليمها إذ يجده مصطلح أعم وأشمل قاصدا تغيير بعض الأسس التي يقوم عليها النحو العربي القديم.

وعليه فسبب اختيارنا دراسة كتاب "النحو العربي بين الأصالة والتجديد" ينبع من رغباتنا في تنمية وإثراء الرصيد المعرفي المعلوماتي، والإطلاع على حقيقة التجديد لاسيما الجديد الذي أتى به عبد المجيد عيساني في حقل النحو وفي معالجته لمجمل مسائله.

حيث كانت دراستنا لهذا المؤلف عبارة عن تتبع لقضاياها كما جاءت فيه عامدين في ذلك إلى التلخيص وكلما وقفنا على قضية قمنا بمقابلتها بمثلتها في مؤلفات أخرى، وقد تم ذلك وفق الخطة المعتمدة لدراسة الكتب والتي تتمثل في مدخل نعرض فيه وصفا للكتاب محل الدراسة ولأهمية الموضوع الذي يتناوله ويليه عرض وتقديم قدمنا من خلاله فصول الكتاب مختصرة ومشفحة بتعاليق تناسبها إلى أن انتهينا من ذلك كله، انعطفنا نحو خطوة لا تقل أهمية عن سابقاتها ألا وهي النقد والتقويم وفيه أبدينا ما يمكن إبدائه من آراء تقويمية بكل موضوعية ثم ختمنا الدراسة بخاتمة تناولنا فيها نتائج البحث التي توصلنا إليها.

وفي الأخير نتقدم بالشكر وكل الشكر لله عزوجل الذي أمدنا بقوة التحمّل والصبر ثم الشكر الجزيل للأستاذ المشرف إبراهيم فواتيح عبد الرحيم وبالأخص إلى الأستاذ مصايح محمد علي ما قدمه لنا من نصائح وإرشادات راجيين من الله أن يجزيه على ذلك خير الجزاء وأن يكتب له التوفيق دوما في خطاه والسداد لمزيد من العطاء .

ونسأل الله أن يلهمنا التوفيق في عملنا وهو حسبنا والهادي على سواء السبيل ووفقنا الله

وإياكم جميعاً

وشكراً

حرر في تيسمسيلت: 2019/06/11

من إشراف الطاليتين:

• فلاق شيماء

• واري عائشة

البطاقة الفنية :

الإسم: عبد المجيد عيساني.

عنوان الكتاب: النحو العربي بين الأصالة و التجديد.

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم الآدب العربي كلية الآداب و اللغات جامعة ورقلة.

الطبعة: 01.

دار النشر: دار ابن حزم.

تاريخ النشر: 2008-10-03.

حجم الكتاب: 14.27.

عدد الصفحات: 376 صفحة.

اللغة: عربية.

سيرة و آثار الكاتب العلمية: .

متزوج و أب لأربع أولاد أستاذ محاضر قسم الآدب العربي كلية الآداب واللغات جامعة ورقلة .

الشهادات العلمية:

شهادة التعليم الابتدائي.

شهادة البكالوريا 1981 ثانوية الأمير عبد القادر- تقرت.

شهادة الليسانس 1985 جامعة باتنة.

شهادة الماجستير 1999 جامعة الجزائر.

شهادة الدكتوراه 2005.

الوظيفة و الرتبة المؤسسة:

أستاذ في التعليم الثانوي 1985-1999 مرسوم.

أستاذ في التعليم العالي.

أستاذ مساعد 2000-2003.

أستاذ مكلف بالدروس 2003-2005.

أستاذ محاضر 2006.

مقاييس التدريس:

النحو العربي، اللسانيات العامة، اللسانيات التطبيقية، علم الأسلوب، اللسانيات العربية.

أهم المقالات الدولية:

1- المنهج اللغوي القديم و المنهج الوصفي الحديث مجلة فكر و إبداع العدد جانفي 2008

رابطة الأدب الحديث كلية البنات -القاهرة.

2- القراءات و مناهج الدرس اللغوي القديم -صحيفة الألسن العدد جانفي 2009 كلية

الألسن -جامعة عين الشمس.

3- نموذج النص البنيوي عند اللغويين مجلة فكر و إبداع العدد مارس 2009 رابطة الأدب

الحديث -كلية البنات - القاهرة.

مؤلفاته العلمية:

النحو العربي بين الأصالة و التجديد.

اللغة بين المجتمع و المؤسسات التعليمية.

مقاييس بناء المحتوى التعليمي.

الشواهد بين الاتجاهات النحوية.

مدخل

التقديم بنبذة عامة لمضمون الكتاب

الكتاب بعنوان "النحو العربي بين الأصالة والتجديد" للدكتور عبد المجيد عيساني حيث يحتوي الكتاب على مقدمة وفصلين وخاتمة، الفصل الأول معنون بـ"قراءة في النحو العربي القديم" يتضمن عدة قضايا نحوية، كمسألة التنازع بين النحويين القدامى وعدم احترام القراءات القرآنية وأولويتها في وضع القواعد النحوية وغيرها من القضايا المدروسة أما الفصل الثاني فكان عنوانه كالتالي "التجديد والتيسير لدى قدماء النحاة والصراع القائم بين دعاة الأصالة ودعاة التجديد في قضية تحديد النحو و تيسيره" أي بين مؤيد ومعارض في تحديد أصول المادة النحوية، ذاتها أو في الطرق و الأساليب وتحديد المناهج والتبويب بها يجعل منها مادة في متناول الدارسين على اعتبار أن المادة النحوية والقواعد التي تضبط ذلك إنما هي لب اللغة و أساسها .

كذلك تضمن هذا الكتاب مقترحات تدريس النحو العربي فمادة النحو العربي تعدّ العمود الفقري للغة العربية والمحور الأساسي الذي تدور حوله جميع الأنشطة المتعلقة بهذا اللسان العربي فالهدف من تعلم النحو هو حفظ اللسان البشري من الزلل و صونه من السقوط في الانحراف عن المطلوب وسلامة التعبير .

اعتمد صاحب الكتاب على مصطلح التجديد دون التيسير معتقدا أن مصطلح التجديد لا يكون حكرا على المادة النحوية بما لا يمس شيئا من جوهرها وأسسها و تجد طرق تعليمها وتبليغها لتكون لغة كتابة وحديث وفي متناول المتعلمين و عليه فمصطلح التجديد ليس حكرا على المادة بل يسع المادة والطريقة معا .

الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه الدراسة:

إن موضوع النحو العربي ينتمي إلى حقل الدراسات النحوية، حيث يبين لنا صاحب الكتاب أهمية تسيير النحو و مكانته في تجديد المادة النحوية و الطريقة معا .

كما أن هذه الدراسة لم تكن وليدة العصر بل هي تكملة لما جاء به القدماء في قضية التيسير النحوي.

فمن بين محاولات التيسير في العصر الحديث جهود مهدي المخزومي الذي يرى أن محاولة التيسير ظهرت في الكتب المدرسية حديثا يعيد هذا الدرس قوته و حيويته لأنها لم تصحح ولم تجدد منهجا ولم يأت بجديد إلا إصلاحا في المظهر و أناقة في الإخراج أما القواعد فهي هي.

وبالنسبة للموضوعات فكما ورثناها حتى الأمثلة لم يصبها من التجديد إلا نصيب قليل ويعتبر هذا الرأي انقاص من قيمة الجهود المبذولة من طرف العلماء لحل مشكلات النحو العربي، وفيه جانب من الحقيقة لأن الواقع الذي هو عليه النحو في الكتب و المقررات التعليمية يؤكد فشل جل محاولات التيسير.

كما يرى أحمد عبد الستار الجوارى أن أدنى السبل إلى الصواب في معالجة هذا النحو أن يدرس في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية و لا نتجاهل أسباب الانحراف عنها ثم تعرف ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها حتى جعلتها أغلاطا مجتمعة ملفقة لا تحقق غرضها و لا تبلغ غايتها، ثم يأتي بعد ذلك إدراك لما ينبغي أن يبقى وما ينبغي أن يحدف من أجزائها وأبوابها وذلك أن منها أجزاء لا لتسد حاجة لغوية ولا لتقضي حاجة فكرية وإنما وضعت لاستقصاء قاعدة منطقية أو سد ذريعة...

ومن هنا نستنتج أن الغاية من التيسير في رأي الدكتور عبد الستار الجوارى من مؤيدي التجديد النحوي باعتباره نادى إلى ضرورة التجديد في المادّة النحوية وفي نفس الوقت كان متمسكا بالنحو العربي القديم.

نستخلص أن الدكتور عبد المجيد عيساني لم يأت بشيء جديد وإنما أكمل لما جاء به القدماء وسار على نهج المحدثين في التجديد النحوي.

الدواعي التي جعلت المؤلف يكتب هذا الكتاب:

- 1-الضعف و الانحطاط الذي آل إليه النحو العربي أدى إلى انعكاس ذلك على قسّمات اللّغة العربية الفصيحة التي يتكلم بها أبناءؤها.
- 2-النزاع القائم بين دعاة الأصالة ودعاة التجديد بين هارب من الالتزام بقواعد النحو وبين و مدافع عن الأسس الدّينية و القومية والأدبية، أي الحفاظ على ميزة اللّغة العربية الإعراب.
- 3-أهمية الموضوع ومكانته في إصلاح اللّغة على اعتبار أنّ المادّة النحوية والقواعد التي تضبط ذلك إنّما هي لب اللّغة وأساسها فلا قيام للّغة دون نظام ولا نظام دون نحو.

مدى التزامه بالأمانة العلمية:

بعد رجوعنا إلى المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الدكتور عبد المجيد عيساني تأكّدنا أنه أمين في نقل معلوماته، وكل الكتب التي استقى منها مادته النحوية تؤكد فحوى ذلك

القيمة العلميّة لعمله:

أما بالنسبة للقيمة العلميّة لهذا العمل تتمثل في فك الغموض و محاولة حل إشكال القدم الذي تعاني منه القواعد و القضايا النحوية و جعلها متماشية مع الحاجة بلغة العصر الوسيطة التي يفهمها طالب العلم و يستطيع أن يستثمر النحو في ظلها.

المبحث الأول: قراءة في النحو العربي القديم

لاشكَّ أنّ النحو العربي يعيش أزمة حادة في قواعد اللّغة و نحوها و يرجع ذلك إلى جموده لمدة زمنية طويلة حيث أصبحت حالته عبارة عن أحاجي و ألغاز لما فيه من طلاس و قصص.

وسعيد الأفغاني يرى أنّ القواعد كانت مثقلة بالحواشي في منتصف القرن التاسع عشر مما جعل الصّغار يعانون من تعلم قواعد اللّغة العربية، كما يرى الباحث علي أحمد مدكور أنّ النحو العربي هو علم تعليم و تعلّم صناعة القواعد النحوية لكن مع مرور الزمن أدى ذلك إلى النفور من دراسته و عليه فلا بد لزمن اليوم أن يتطلب من رجاله تخليص النّحو من شوائبه و العمل على تجديده.

و عليه فإنّ عناصر مادة النّحو العربي عند القدامى تحمل في أهم التقاط التالية:

1. الانحراف عن الهدف من النحو:

إنّ النّحو العربي يعرف نوعاً من الانحراف عند المؤلّفين بسبب عدم التزامهم بالتأليف، والانحراف عن الهدف الحقيقي من وجود علم النّحو، هل هو غاية؟ أم وسيلة لفهم مضمون الأسلوب العربي؟ ونجد أغلبهم جعلوا علم النحو غاية في حدّ ذاته، فهناك دلائل برهنت على أنّهم كانوا منحرفين عن الهدف الذي رسم للنحو، وهو أن يكون وسيلة لتقويم اللسان العربي و حمايته من اللّحن و من بين تلك الدلائل ما وقع بين سيبويه و الكسائي في قصة المسألة الزمبورية في العبارة كنت أظن أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزمبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها⁽¹⁾.

أمّا ابن خلدون فقد جعل هو الأخير أنّ النّحو وسيلة بقوله: «اعلم أنّ العلوم المتعارفة بين أهل العمران على ضفين الأولى علوم مقصودة بالذات و الثانية علوم هي وسيلة آلية لهذه العلوم كالعربية و

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة و التجديد، دار ابن الحزم للنشر و الطباعة و التوزيع بيروت لبنان، (ط1)، (2008م) ص: 22.

الحساب... فلا ينبغي أن ينظر فيها إلا من حيث آلة لذلك الغير فقط ولا يوسع فيها الكلام و لا تفرع المسائل لأن ذلك مخرج لها عن المقصود منها ما هي آلة لا غير»⁽¹⁾.

فالمؤلف هنا يتبنى رأي ابن خلدون، الذي جعل من النحو وسيلة لا غاية، كما يتضح لنا أنّ النحو العربي وجد المرحلة الأولى لهدف تعليمي حيث كان أداة لاستقامة اللسان عربياً كان أم أعجمياً، و قد تظهر النزعة التعليمية في تعريف ابن جني «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره كالتثنية و الجمع و التحقير و التكسير و الإضافة و النسب و التركيب»⁽²⁾.

يتبين لنا من هذا التعريف أنّ النحو وسيلة للاكتساب قدرات و عادات لغوية شائعة بين عناصر المجتمع العربي المتجانس، ولا يمكن تحقيق هذا الاكتساب إلا بواسطة التعلّم.

فالهدف من نشأة النحو كانت لوسيلة تعليمية، ومنه فالنحو أداة لتكوين عادة لغوية.

2 الصّراعات و الرغبة في الاختلاف في دون جدوى:

تعد الصّراعات القائمة بين النحويين في المسألة الواحدة السّمة التي لا يخفى عنها النحو العربي، باعتبارها تبعث الاضطراب و عدم الاستقرار في الرأي، فهي ظروف تنوّع في كيفية تقعيد القواعد بين المدارس النحوية، فنشأت خصومات نحوية متعددة و انتشرت عبر الأجيال فكان شيخ النحاة سيبويه يميل لدراسة الفلسفة والمنطق ففرضت مدينة البصرة نفسها على تحديد منهج خاص لدراسة النحو العربي، أما مدرسة الكوفة فكان انشغال علمائها بالقران أكثر من البصريين نظراً لاتساع رقعة جمع اللّغة عندهم، وما قصة عبد الله بن إسحاق الحضرمي وخصومته مع الفرزدق لخير دليل في إثارة الخلاف بينهم في البيت المشهور:

¹ - عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، تح: خليل شحادة، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر بيروت لبنان، (ط2)، (1988م)، ص: 738-739.

² - ابن جني، تح عبد الحميد هندراوي، الخصائص، (ج1) دار الكتب العلمية، بيروت (ط1)، (2001)، ص: 88.

و عض الزمان يا ابن مروان لم يد ع من المال إلا مسحاً أو مجلف

و لما سأل الحضرمي عن سبب رفع مجلف، أجابه الشاعر بما يسوؤكوبنوؤك.

وبعد رجوعنا إلى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن بركات الأنباري، يتضح لنا أن هناك أكثر من ستمائة مسألة خلاف، وهذا دليل على أن نحاة العرب كانوا منشغلين بالصراعات في المسألة الواحدة بين شاعر و نحوي وهذا عُدَّ علامة من علامات النحو العربي، وخير مثال على ذلك القول في نعم و بئس أفعالان أم اسمان.

فقد ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن وذهب البصريون إلى أنهما فعلاان ماضيان لا يتصرفان، فالكوفيون احتجوا بأن قالوا الدليل على أنهما اسمان مبتدآن دخول حرف الخفض عليهما و مثال ذلك قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

أَلَسْتَ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتُهُ أَحَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدَمًا لِمُصْرَمًا

فدخول حرف الجر يدل على أنهما اسمان

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنهما فعلاان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا "نعما رجلين ونعموا رجالا" وهذا يدل على أنهما فعلاان.⁽¹⁾

3 عدم احترام القراءات القرآنية:

إن السبب المباشر في نشأة النحو هو الخطأ الذي وقع فيه أحد الأعراب في قراءة قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة:03]. فالهدف من وضع هذه القواعد هو الحفاظ

¹ - إنباركاتين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الشركة الدولية للطباعة، ط1، (2002)، ص

على النص القرآني، و هذه الحقيقة تحمل نوعاً من التناقض فالتعمعن في الأسس التي وضعتها المدارس النحوية تقتضي عكس ذلك، فمثلاً المدرسة البصرية كانت أسسها الاعتماد على السماع و القياس باعتمادهم على الأعراب أي على مجموعة محددة من القبائل و عدم احترام للقراءات القرآنية لوحدها إلا بوجود سند آخر يدعمها كبيت من الشعر أو كلام عربي فصيح، وما اتفقوا عليه أنهم لم يجعلوا لهذه القراءات المرتبة الأولى غير أن المتأخرين منهم ابن هشام فقد كان للقرآن الكريم النصيب الأوفى في التأصيل والاستشهاد عنده ويتضح ذلك من خلال مصنفاته⁽¹⁾.

وفي المقابل يرى الشاطبي أن القرآن الكريم والسنة هما أصلاً التشريع الإسلامي وكان سببان رئيسيان في نشأة العلوم اللغوية من نحوٍ و صرفٍ و بلاغةٍ و معجمٍ، كما كان القرآن سبباً في نشأة العلوم الشرعية من عقيدة و تفسير و فقه و أصول الفقه⁽²⁾.

كما يرى الدكتور بدر الدين محمد بن عبد الله أن القرآن الكريم يعتبر المصدر الأول من مصادر التقعيد النحوي، وكان إلى جانب القراءان وقراءته حيث يمثل القرآن الأصل، ويمثل القراءات الفرع غير أن النحاة اختلفوا اختلافاً شديداً حول حجائية بعض القراءات، وتراوحت آراءهم بين معرض ومقبل عليها فالنحاة أجمعوا على أن النص القرآني أوثق وأصح مرجع لهم، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابه الحروف وكيفيتها⁽³⁾، كما يرى محمد الحباس أن النحاة واللغويون لم يكونوا على كلمة سواء في الاستشهاد بالقراءات.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 35.

² - ينظر: الشاطبي ابراهيم بن موسى، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، الموافقات، دار بن عفان الرياض السعودية، (ط1)، (1997) ص: 114 .

³ - بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي تح: محمد لي الفصل ابراهيم، البرهان لعلوم القرآن، دار التراث القاهرة (ط2)، (1972) ص: 318 .

القرآنية فكان منهم من يستشهد بكل القراءات ومنهم من يتخيّر بينهما وذهب بعضهم إلى حد تلحين بعض القراء مثل ما فعل أبو عمر بن العلاء حين ردّ قراءة لمحمد بن مروان المدني وهي في قوله تعالى ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود:78] بنصب أظهر وجعل الضمير هنّ فصلا لا إعراب له فقال فيه أبو عمرو اجتبى ابن مروان في هذا اللحن.

ومن يجتج بالقراءات ولو كانت شاذة، النحاة المتأخرون من أمثال ابن مالك وابن هشام وعلى رأسهم أبو حيان الأندلسي، الذي ردّ بقوة على الزمخشري في رفضه قراءة من قراءات ابن عامر، كما يرى البصريين موقفهم من القراءات حيث يقول: «لسنا متعبدين بقول نحاة البصرة»⁽¹⁾.

ويرى الشاطبي من جهة أخرى أنّ القرآن الكريم الوحي المنزل ويعده النحاة المصدر الأول من مصادر السماع بإجماعهم على فصاحته من جهة و على ثبوته في النقل من جهة أخرى. فقد تكفل سبحانه و تعالى بحفظه لقوله تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:09] كما ذكر ابن الأنباري لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني فهم مجمعون على أنه أفصح ممّا نطقت به العرب وأصح نقلاً؛ وقد أفاد القدماء من النحويين من القرآن الكريم في الاستشهاد به على ما يقرون من أصول و قوانين و قواعد نحوية، و أولهم سيبويه إذ كتبه كتاب نحوي وصل إلينا فكان من أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني و أعظم إجلالاً له وكان يضعه في المرتبة الأولى لأنه أبلغ كلام نزل وأوثق نص وصل⁽²⁾.

كما يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنّ البصريين اعتمدوا لغة التنزيل أصلاً وأقاموا عليها نحوهم، وهو أحد المصادر التي توثقوا بها مما أسسوا من نحوهم ولا يعني أنّ الكوفيين لم يحفلوا بالقرآن⁽³⁾.

¹ - محمد الحباس، النحو العربي بين التأثير والتأثر "العلوم الشرعية نموذجاً" عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الأردن (ط1)، (2014) ص: 27.

² - عبد الرحمن بن مردد بن ضيف الله الطلحي، إشراف عياد بن عيد الثبتي الشافية للشاطبي، الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه جامعة أم القرى، السعودية، ص: 107.

³ - إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، (ط1)، (1978) ص 20.

ومن هنا يتضح لنا أنّ النحاة المتأخرين كابن هشام وابن مالك قد سلكوا التأصيل والاستشهاد بالقرآن الكريم، ويتضح ذلك من خلال مصنّفاتهم المذكورة سالفًا على اعتبار القرآن الكريم أصح مرجعًا لهم.

4. إجحافهم في حق الحديث الشريف :

السنة هي كل ما يصدر عن الرسول عليه الصلّاة و السلام من قول أو فعل أو تقرير من صحابته الكرام فحين عزم المسلمون على تدوين الحديث الشريف كان ذلك في العصر العباسي فجعلوا الاستشهاد بها قليلًا من الشواهد الأخرى، فسيبويه مثلاً لم ينجح إلى الاستدلال بالحديث الشريف، وسبب ذلك انعدام الثقة في نقل الحديث بلفظه الوارد عن الرسول عليه الصلّاة والسلام لتصريح العلماء بعدم تجويد الثقة في نقل المعنى⁽¹⁾.

وفي المقابل يرى جلال الدين السيوطي أنّ المراد بالحديث ما اشتمل على أقواله صلى الله عليه و سلم أو ما نقله عنه الصحابة، لأنهم كانوا يعاشرون النبي و يشهدون قوله و يسمعون عنه، و قد جاء التابعون بعد ذلك فعاشروا الصحابة و سمعوا منهم ما أرادوا و ما فعلوا و هكذا أخذت الأقوال.

يقول جلال الدين السيوطي "أمّا كلام الرسول ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه على اللفظ المروي وذلك نادراً جداً وإنما وجد في الأحاديث القصار وعلى قلة أيضاً فإنّ غالب الأحاديث يروى بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمؤلدون"⁽²⁾، لذلك وفق جمهور النحاة من الاستشهاد بالحديث والقياس عليه مواقف متباينة.

في حين يرى إبراهيم عبود السامرائي أنّ المادة التي احتجّ بها البصريون في وضع أصول العربية هي لغة التنزيل والشعر القديم جاهليته وإسلاميته، واستبعدوا الحديث الشريف من احتجاجهم، فلم

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 54-55 .

² - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دائرة المعارف النظامية حيدر أبار (ط1)، (1310هـ)، ص: 19 .

يستشهدوا به بحجة أنّ الحديث يشمل على قدر كبير روي بالمعنى، ولم يضبط بلفظه وأنّ طائفة كبيرة من المحدثين لم يكونوا عربا و هذا الرأي غير سديد، وذلك لأنّ رجال الحديث قد تحروا التدقيق و الضبط و تشدّدوا في ضبط الحديث⁽¹⁾.

كما يرى بدر الدّين الدماميني أنّ هناك طائفة ذهبت إلى جواز الاستدلال بالحديث الشريف مطلقا، منهم ابن خروف والصفار والصّيرفي وابن عصفور وابن مالك وابن هشام وغيرهم كثيرا، و قد ذكرت لنا هذه المكاتبة حجتهم في ذلك إذا وردت في سؤال الدماميني، ونصها وخالف في ذلك أي خالفوا الفريق الأول الذي منع كما سيأتي بعضهم محتجا بأن طرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم فيجب أن لا يستدل بها أيضا [...] وزعم هذا القائل أنّ الاستدلال بالحديث إنما يسقط إذا أثبت المنكر أنّ الحديث المستدل به ليس من لفظه كان كذا، وأنّ الناقل غيره إلى كذا، كما ذهبت طائفة أخرى إلى المنع مطلقا، منهم أبو حيان في شرح التسهيل، وقد بيّن الدماميني حجتهم، فقال: فقد منع ذلك بعضهم مستدلا بأنّ الحديث يجوز نقله بالمعنى فلا يجزم بأن هذا لفظه وقد أشار الشيخ أثير الدّين إلى هذا المعنى⁽²⁾.

ويرى الدكتور فاضل صالح السّامرائي أنّ النحويون القدامى لا يحتجون بالحديث النبوي و لا يستشهدون به و رفضوه جملة و تعليل ذلك يرجع إلى أمرين :

1- أنّ المحدثين أجازوا نقل الأحاديث بالمعنى ولم يتقيدوا باللفظ.

2- وقوع اللّحن في بعض الأحاديث، لأنّ الرّواة من ليس عربيا بالطّبع، و لا علم له بصناعة

النحو⁽³⁾.

¹ - ابراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، (ط1)، (2007م) ص: 34.

² - بدر الدّين الدماميني، سراج الدّين البلقيني، تح: رياض بن حسين الخوام، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، (ط1)، (1998م) ص: 7.

³ - فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دار عمار، عمان، (ط2)، (2009م)، ص: 129-130.

ومن جهة أخرى، يرى الدكتور مُجَّد الحباس أنَّ سيويوه لم يستشهد بالحديث، إلاَّ أحاديث واستشهد بألف وخمسين بيت شعر فلو كان من الذين يقولون الاستشهاد به ما قُصِّرَ على سبعة أحاديث فقط⁽¹⁾.

أما الشاطبي فقد تَوَسَّط المذهبين، إذ جَوَّز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى رواتها بنقل ألفاظها، و نجد من استثمر رأي الشاطبي، الشيخ مُجَّد الخضر حسين بعد جولات له مع المجيزين والمانعين، وارتأى أن يستشهد - بلا خلاف - بأنواع من الأحاديث النبوية.

1- ما يروى للاستدلال على كمال فصاحته و بلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان.

2- ما يروى للاستدلال على أنه صلى الله عليه و سلم يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه لهمدان.

3- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة و اتحدت ألفاظها لأنَّ اتحاد الألفاظ دليل على أنَّ الرِّوَاة لم ينصرفوا في الألفاظ⁽²⁾.

4- الأحاديث المتواترة و المشهورة.

5- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات⁽³⁾.

كما تعرضت خديجة الحديثي في كتابها إلى مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف، وقالت أنَّه لم يلق هذا الاهتمام لا من النحاة الأوائل أنفسهم ولا من الذين كتبوا في اللُّغة التي تصح للاستشهاد، فلم نجد في كتب النحاة الذين قعدوا النحو، و بنوا أصوله، وحرَّروا مصطلحاته و أبوابه، و لا في كتب

¹ - مُجَّد الحباس، النحو العربي بين التأثير و التأثر " العلوم الشرعية نموذجاً"، ص: 278 .

² - بدر الدين الدماميني سراج الدين البلقيني، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، ص: 132.

³ - فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، ص: 132 .

الصَّرْفِيِّينَ أو كتب الذين تحدثوا عن السماع و القياس و اللّغة التي يقاس عليها⁽¹⁾، وكان ابن ضائع أول من نسب إلى ابن خروف -علي بن مُجَّد بن علي بن مُجَّد المتوفى سنة ستمائة و تسع للهجرة (609هـ) الإكثار من الاستشهاد بالحديث قال: «ابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا فإن كان على وجه الاستظهار و التبرُّك بالمروي فحسن و إن كان يرى أنّ من قبله قد أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى». و يكون ابن ضائع أول من نبّه على أنّ النّحويين الأوائل لم يكونوا يحتجون بالحديث لأنّه مروى بالمعنى، فلم يثبت أن لفظه لفظ الرسول عليه الصّلاة والسلام⁽²⁾.

و قد تتابع المحدثون على تأييد الاحتجاج بالحديث النّبوي، وناقش الأستاذ سعيد الأفغاني هذه المسألة في كتابه أصول النّحو و انتهى بعد أن فدّ حجج المانعين إلى القول: «لا أدر لم ترفع النحويون عما ارتضاه اللّغويون من الانتفاع بهذا الشأن والاستقاء من ينبوعه الفيّاض العذب الزلال فأصبح ربع اللّغة به خصيصا بقدر ما صار ربع النّحو منه جديبا»⁽³⁾.

ومن هنا يتضح لنا أنّ النحويين القدامى لم يستشهدوا بالحديث النّبويواستبعدوه بحجة أنه لم يضبط بلفظه.

¹ - خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر الجمهورية العراقية (دط)، (1981)، ص: 15.

² - المرجع نفسه، ص: 17 18.

³ - بدر الدين الدماميني سراج الدين البلقيني، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، ص: 12.

المبحث الثاني: التجديد و التيسير لدى القدماء

يرى عبد المجيد عيساني أنّ التجديد موضوع قائم منذ القدم وذلك عائد لأمرين⁽¹⁾:

الأول: لأنّ التّجدد والتغيّر سنّة واقعة في كلّ القضايا، مادّيّة كانت أم معنويّة.

الثاني: لأنّ تجدد الأجيال يفرض تجدد اللّغة وتجدد اللّغة يعني تجدد التّحو.

-لأنّه ولما أوجس القدماء خيفة من النّفور والإعراض الذي كسا علم النحو الموجّه إلى الناس، سارعوا لدق ناقوس الخطر المتربّص بالعربيّة وتفطّنوا إلى ضرورة تبسيطه على المتعلمين من الناس أو الناشئة.

وقد عرف هذا العصر نوعين من المؤلّفات: النوع الأول عرف بمصنّفات النّحو العلمي، وهي أمّهات الكتب التي تعرض لنا النّحو على طريقتة المعقّدة والصعبة، ويعود إليها النّحاة للاستشهاد أو لوضع القواعد النّحوية، أما الصنف الثاني فهو ما عرف بمصنّفات النّحو التعليمي أو النّحو التربوي وهي الكتب التي تعرض النّحو مبّسطا مّوجها إلى الناشئة، وبذلك تُفك عقدة النّفور والتخوّف من صعوبة النّحو العربيّ فيقبل عليه التلميذ بعد أن يجد غايته فيه.

(أ) مختصرات نحوية ميسرة:

عرض الكاتب في مؤلّفه هذا بعضاً من مؤلّفات القدامى التي وجدت لغرض تعليمي نتطرق لبعض منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

1. مقدمة في النّحو - خلف الأحمر (180هـ):

تعتبر المقدمة أوّل محاولة رأت النور في التيسير النحوي، فقد حاول خلف الأحمر أن يجعل لكتابه صفحات قليلة، تفرغ فيها لذكر أبواب علم النّحو الضّروية، فابتدأ بذكر أقسام الكلمة وهي كما قسّمها القدماء اسمٌ وفعلٌ وحرف، وتضمّن الكتاب أيضا مجموعة من الأبواب، أوّل باب خصّة لأقسام الحرف وهي أربعة (حروف رافعة، حروف ناصبة، حروف خافضة، حروف جازمة). ثم ذكر

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 78-80.

باب النواسخ، كما جمع الموضوعات حسب الحالات الإعرابية في أربعة أبواب، وأبرز دور العامل في ترسيخ مبادئ النَّحو، وهو يعتبر الحرف كلمة بصورة عامة سواء أكان اسماً أم فعلاً أم حرفاً⁽¹⁾.

ونجده يذكر السبب الذي دفعه للتأليف في مقدّمة كتابه، يقول في هذا الشأن: «...لما رأيت النحويين وأصحاب العربية قد استعملوا التطويل وكثرة العلل[...] أمعنت النظر في كتاب أولفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين، فعملت هذه الأوراق[...]، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها علم أصول النَّحو كلّهُ ممّا يصلح لسانه»⁽²⁾.

فما يمكن استخلاصه من قول **خلف الأحمر** أنّ القدماء قد شقوا على المتعلمين طلب علم النَّحو، وحادوا بذلك عن الهدف الذي وجد له وهو تقويم اللسان، وقبل أن يحس عامة الناس بالنقص لعدم إلمامهم بهذا العلم جاء هو بهذا المؤلّف يجمع فيه أساسيات علم النحو كما جاء في قوله، والهدف من وراء ذلك هو صون اللسان من الخطأ.

وقد بالغ صاحبها في التيسير كثيراً باختصاره لبعض المسائل و«لعلّ الرغبة أو البالغة في التيسير على المبتدئ هي التي دفعت بصاحب المقدمة إلى أن يترخص أو يتهاون في استخدام كلمة الحرف، و في الأحكام التي أطلقها على وظيفة تلك الحروف، فالحرف عنده أوسع ممّا هو عند النَّحاة، إذ هو يشمل كل أنواع الكلمة لديه»⁽³⁾.

وهذا الإجحاف في حق الحرف سببه حرص المؤلّف على تبسيط النَّحو والتقليل من مداخله.

2- التفاحة في النَّحو لأبي جعفر النَّحاس (338هـ):

وقد توالى المحاولات في موضوع التيسير النَّحوي، فبعد المقدّمة جاء أبو جعفر النَّحاس بالتفاحة في النَّحو، وهذا المؤلّف به واحد وثلاثون باباً، أول باب فصلّ فيه الكاتب في أقسام الكلام، أمّا الباب الثّاني فقد جعله للإعراب قسّمه إلى أربعة أنواع بناءً على فكرة العامل، وهي (الرفع، النصب، الجر، الجزم). وخص الباب الثالث للمثنى والجمع وكيفية إعرابهما، وخصّ باباً لأقسام الفعل وآخر

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النَّحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 82-83.

² - خلف الأحمر، تح: عز الدين التنوخي، مقدمة في النَّحو، دمشق، (د. ط)، (1961) ص: 33-34.

³ - عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النَّحو العربي "دراسة نقدية"، ص: 39-40.

للفاعل والمفعول، وأيضاً خصّ باباً للمبتدأ، وأبواب كثيرة ذكر فيها موضوعات أخرى (كحروف الخفض، حروف النصب الرافعة للأخبار الحروف التي تنصب الأفعال الدالة على المستقبل، الحروف الجازمة وحروف الرفع). وباباً للمعرفة والنكرة، وباباً للتوكيد بنوعيه فصله عن التوابع، التي أفرد لها هي الأخرى باباً. ويرى عبد المجيد عيساني أنّه بذلك لم يجد عن درب سابقه إذ نجده هو الآخر قد أولى اهتماماً كبيراً بنظرية العامل كأساس في صياغة أبواب الكتاب، لأنّ معرفة العامل تعين على الالتزام بالحركات الإعرابية⁽¹⁾.

كما أنّ منهج الكاتب في التأليف كان منظماً و «... هذا المؤلف أقرب إلى العمل التّحوي المنظم فالمصطلحات أكثر استقراراً والأبواب فيه قريبة في ترتيبها من المنهج المؤلف في كتب النّحو، على الرّغم من استخدام المؤلف بعض المصطلحات كالحرف مثلاً في معنى قريب من المعنى الذي استخدمه صاحب المقدمة إلاّ أنه كان أكثر دقة وأقلّ ترخصاً في إطلاق المصطلحات وفي الأحكام التي يصدرها لبيان الوظائف النحويّة»⁽²⁾. كل هذا ينم عن حرص المؤلف الشديد بالالتزام بالأمانة التي حملها على عاتقه و عاهد نفسه على أدائها.

وما يلفت الانتباه في الكتابين «...اقتصارهما على قواعد النّحو (أو علم التراكيب)، وعدم تعرضهما لمباحث الصّرف أو الأصوات وهذا بالإضافة إلى تجنبهما التعليل وتعدد الآراء والخلافات النحويّة وطرح الأبواب غير العمليّة، كالاشتغال والتنازع ما مكّن المؤلفين من تقديم أساسيات النّحو في صفحات معدودة»⁽³⁾.

ومن هنا وخلال الجولة التي خضناها في ثنايا الكتابين نخلص نتيجة أنّ الهدف من وراء تأليف هذه الكتب هو تقديم نّحو ميسّر يعين الناشئة على استيعاب علم النّحو، فقد حرص أصحاب هذه المختصرات على تبسيط النّحو بالتركيز على الأساسيات فقط، كما أولوا عناية كبيرة بالعامل كونه الذي يعين على التعرّف على أحوال أواخر الكلمات.

1 - ينظر: عبد المجيد عيساني، النّحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 84-85.

2 - عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النّحو العربي "دراسة نقدية"، ص: 40.

3 - عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النّحو العربي "دراسة نقدية"، ص: 41.

3 العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني (ت481هـ):

يبدو أن عبد القاهر الجرجاني كان مهتما بقضية العامل لذلك عمد إلى تحديد الأبواب كتابه بناء على العوامل نظراً لأهميتها في إيراد الحركة الظاهرة أواخر الكلمات وهي نوعان عوامل لفظية وعوامل معنوية⁽¹⁾.

وهذه العوامل قد أوجدها النحاة القدامى ليفسروا بها الحركات الإعرابية.

وكانت لهذه النظرية مكانة خاصة عند العرب الأوائل فقد «فرض النحاة أنّ حركات الإعراب آثار وهذه الآثار لا بد لها من مؤثرات ثم بحثوا في هذه المؤثرات فعثروا عليها وسموها عوامل، ووجدوا أنّ العوامل التي تعمل النصب والجر والجزم عوامل لفظية، وأنّ العوامل التي تعمل الرفع عوامل لفظية أو معنوية»⁽²⁾. ومن خلال هذا نستنتج أنّ العوامل قد نالت الحظ الأوفر من الاهتمام عند علمائنا القدامى.

وهذا «لأنّ العوامل في اللغة العربية من مصطلحات النحو، وهي ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب، وهي أنّ الرفع والنصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل معنوي كالقول إنّ الفاعل مرفوع بالفعل والخبر بالمبتدأ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ويستدل النحويون على أنّ العوامل هيّ الفاعلة في الرفع والجرّ والنصب والجزم، أي أنّها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها وإذا وجدت وجد الإعراب»⁽³⁾.

ولأنّ العامل قد حظي بالاهتمام و بالرعاية فقد فضل عبد القاهر الجرجاني أن يجعل العوامل عنواناً لكتابه نظراً لحضوره المميّز في النحو ودوره في معرفة وتحديد علامات أواخر الكلمات. وقد حاول كاتبنا في مختصره هذا أن يسهل على الباحث عملية البحث حين قسم فصول كتابه على حسب العوامل العاملة.

1 - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 88.

2 - محمد أحمد برانق، النحو المنهجي، مطبعة لجنة البيان العربي، (د ط)، (د ت)، ص: 45.

3 - فهمي النجار، خلاصة عوامل النحو المائة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، (2008)، ص: 01.

وقد «اعتنى بهذا المتن جماعة من العلماء الأجلاء، لأنه بحسب فائدة الشيء تكون العناية به، وذلك لمكانة هذا الكتيب عند أهل العلم وطلبته ولصغر حجمه وحسن تفرغته»⁽¹⁾، هذا وبناء على كل ما ذكر آنفا فإننا نخلص إلى نتيجة مفادها أنّ علمائنا القدامى قد حملوا أنفسهم مسؤولية الحفاظ على علوم هذه اللّغة عندما نلمس حرصهم الشديد على تقريب علم النّحو من الناس و ذلك بتبسيط مداخله وتسهيل قواعده.

(ب) متون ومنظومات نحوية ميسرة:

كوسيلة جديدة لتعلم النّحو. ظهرت بعض المتون والمنظومات لتقدّم مادة النحو بأسلوب جديد ومبسّط يعين الدارس العربي على تعلّم مبادئ النحو وقد تناول الكاتب نموذجين بالدراسة. نذكر من بين هذه المنظومات والمتون:

1. متن الأجرومية:

«وهي متن نحوي ثري من نظم ابن أجزوم تناول فيها صاحبها الموضوعات التي ينبغي للمتعلّم المبتدئ معرفتها لوعي منه بأهميّة هذه المسائل في الأطوار الأولى من التعليم.

2. ألفية ابن مالك:

وهي منظومة تعليمية تضم علمي الصرف والنحو ويرى صاحب الكتاب أنّه على الرغم من الهفوات التي وقع فيها صاحبها وانتقادات المعاصرين لها إلا أنّها تنم عن براعة في النظم وقدرة على ضم القواعد النحوية في ألف بيت.

لأنّ هذه الألفية قد حوت جلّ موضوعات النّحو العربي و موضوعات الصرف، وما ميّزها أنّها اتبعت الأحكام بأمثلة وهكذا ساعدت على الحفظ وأعانت على الإثبات استعانة بالأمثلة المذكورة في أبحاثها⁽²⁾».

¹ - عبد القاهر الجرجاني، ع. أنور بن أبي بكر الشّيخي الداغستاني، العوامل المائة، دار المنهاج، السعودية جدّة، (ط1)، (2009)، ص:135.

² - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص:100-103.

لكننا في المقابل نجد أنه هناك من لم ترق له مثل هذه الأعمال فهناك من رأى أن لهذه المتون نقائص وصعوبات ذلك «أنّ المتون في معظم أوضاعها تجيء مكدّسة المعاني مختزلة الألفاظ و بعضها نظم يشوبه في الغالب قصور العبارة والتواؤها وغموضها و بذلك يتشعب جهد المتعلّم في تحصيل الحقائق وتذليل ما في المتن من صعاب [...]»، وقد يكون العناء الذي يُبدل في ذلك مستنفذا لزمان كان المتعلم في غنى عن إضاعته لو انه استقى المعلومات بطريقة مباشرة [...].، أمّا من يفضّلون هذا النظام فإنهم يرون أنّ لطريقتهم غاية تعليميّة تتحقق به [...].، كل هذا له فائدة عظيمة في شحذ الفكر وتكوين ملكة الفهم وتنميتها من خلال المران على حل المعضلات اللفظيّة وعلى الجدل العلمي»⁽¹⁾.

فوجود هذه المنظومات كان لغرض إثبات القاعدة في ذهن المتعلّم، لأنّ المطلع على هذه المتون والمنظومات يجد لذة في قراءة سطورها وأبياتها، ولعلّ الناظم اعتمد على ملكة الحفظ التي اشتهر بها العرب قديما، فصاغ هذا الأسلوب الجديد لكي يسهل على المتعلمين حفظه وبالتالي حفظ القاعدة الموجودة فيه والقياس على الأمثلة المقترحة في أبياتها وبذلك يكون قد حقق الغاية من التأليف وهو تقريب النحو من الدارس العربي.

لكن الهجومات بقيت متواصلة على هذه المنظومات و شهد لها الكثيرون بالفشل الذريع بعد أن تمّافت عليها العلماء بالشرح والتعليق واعتبروا ذلك دليلا على فشلها لا على تفوّقها ومّا قيل في هذا الشأن «إنّ كثرة الشروح والحواشي والتقارير على تلك المتون لدليل واضح على فشل تلك المحاولات في تحقيق الهدف منها، هذا الهدف الذي عبّر عنه ابن مالك في مطلع منظومته، الألفية بقوله:

تَقَرَّبَ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجِزٍ وَتَبَسَّطَ الْبَدَلُ بَوَعْدٍ مُنْجِزٍ

أكثر من هذا كانت المتون جنائية على الدراسات النحويّة من ناحيتين:

أ. أنّها صرفت العقول إليها بشكلها الجديد فغطت على كثير من كتب النحو القيّمة.

¹ - عبد الكريم محمد الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشرق، (ط1)، (1992)، ص:290.

ب . أمّا كانت سببا في ضياع وقت ومجهود العلماء في خدمتها وشرحها، والطلاب في تتبعها ودراستها وكذا صدّت الكثيرين عن دراسة العربية»⁽¹⁾.

هذه المحاولات، وإن اعترتها بعض العيوب والنقائص إلا أنّها سعيها لتبسيط النحو تخفيفا على المتعلمين يشفع لها أمام أقلام النقاد.

كما أنّنا لا نستطيع أن نتّهم علمائنا القدامى بالتقصير، فقد كانوا غيورين على لغتهم متمسكين بعلومها، ومن بينهم ابن مالك فقد كان شديد الحرص على تبسيط مادة النحو وهذا ما نلمسه في مؤلفاته النحويّة «وما بذله في تجنيبه عوامل التكلّف والتعقيد [...] ولم تكن هذه المحاولة مقصورة على ناحية من النحو دون ناحية [...] و إنّما كانت محاولاته في ذلك عامّة و رغبته في التيسير شاملة، ولقد كان فهم ابن مالك لوظيفة اللّغة و مهمّة النحو أساسا فيما مال إليه و ارتضاه فاللّغة أداة للفهم ووسيلة للإفهام [...] والنحو ضابط لهذه اللّغة ومعين لها على أدائها لهذه الوظيفة ولكي يؤدي غرضه كاملا ، لا بد أن يتميّز بسمات تقرّبه من الأذهان وتيسره للطالبين»⁽²⁾

ونحن نجد أن كلّ هذه المؤلّفات التقت في نقطة واحدة لترسم هدفا واحدا، وهو التخفيف من العبء الثقيل الذي كلفنا به بعض العلماء القدماء، و توضيح الغموض والإبهام الذي غلف به القدماء علم النحو، فما ذكرناه من المؤلّفات هو جزء يسير من هذه جهود الحثيثة في مجال تيسير النحو. جهد لا نخفيه ولا ننكره على علمائنا الأوائل، كلّ هذا نابع من غيرتهم على لغتهم، وسبيلهم للحفاظ على هذه اللّغة لخير دليل على ذلك، و مهما تعدّدت أساليبهم وتنوعت طرقهم إلا أنّ الهدف واحد وهو تقريب النحو من الناس. أوّيد بذلك رأي كاتبنا الذي رأى أنّ «هذه المختصرات حين أوجزت أوفت، وحين انتقت من الموضوعات ما يجب أن يكون إنّما أبعدت عويصها وخلافاتها و شواذها عملا أن يشتغل المبتدئ بالموضوعات الهامة فحسب»⁽³⁾.

1 - عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي "دراسة نقدية"، ص: 13.

2 - عبد الرحمن السيد، مظاهر التيسير في نحو ابن مالك، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، (ج75)، (نوفمبر 1994) ص: 18.

3 - عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 105.

ج) مفهوم القدامى للتيسير:

حسب عبد المجيد عيساني فقد كان التيسير قديما عملية فرز وانتقاء للمواضيع الضرورية لتصليح وتقييم لشان الناشئ العربي وأكثر المسائل التي تعرّض لها أصحاب المختصرات كانت بيان العلامات الإعرابية لضبط حركات وأواخر الكلمات ضبطا صحيحا⁽¹⁾. وقد تجنّب أصحاب هذه المختصرات ذكر المسائل التي لا فائدة من ذكرها، ولا ضير من تركها، واقتصروا على ذكر الموضوعات الأساسية والتي يقوم عليها النحو العربي، فكانت طريقتهم في التيسير

إذن «مقومات التيسير عندهم تقوم على الانتقاء والاختصار والاستعانة بالأمثلة والشواهد وعدم التطرق للآراء المختلفة»⁽²⁾..

د) ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربي:

يرى عبد المجيد عيساني أنّ كتاب "الرد على النحاة" من أكثر الكتب التاريخية التي انتقدت النحو العربي، ذلك أنّ صاحبها قد ثار على ثلاث قضايا مثلت جوهر النحو العربي آنذاك ودعا إلى إلغائها⁽³⁾. وقد اشتهر كتاب الرد على النحاة بقضية إلغاء العامل وابن مضاء «أمره مشهور في كتابه "الرد على النحاة"، ذلك الكتاب الذي يهاجم فيه نظرية العامل، ويرى أنّ المتكلم هو الذي يعمل الرفع و النصب والجر و أنّه لا لزوم للقول بالعلل الثواني والثالث بل يكفي أن يقال في تعليل النصب أو الجرّ أو الرفع كذلك قالت العرب»⁽⁴⁾.

وهو في كتابه هذا يهاجم ثلاث قضايا، قضايا اعتبرت أساس النحو العربي آنذاك، دعا ابن مضاء إلى إلغائها لما رأى أنّها لم تضيف للنحو سوى الغموض و التعقيد، و أنّها لو حذفت فلن يضر

¹ - ينظر: المرجع نفسه، ص: 106-108.

² - عبد الله عويقل السلمي، محاولات التيسير النحوي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، (ع1)، (2009)، ص: 362.

³ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص 108-111.

⁴ - أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، (دط)، (1994)، ص: 75.

ذلك النحو شيئاً بل سيزيل الكثير من الشوائب عنه ونرى تحامله أكثر على "نظرية العامل" لأنّ الأوائل « قد ركبوا من أجل فرضهم العامل مركبا شططا»⁽¹⁾.

وحجته في ذلك أنّ هذه تعيق عملية الفهم وأنّ هذه النظرية لا تخدم النحو بقدر ما تصعبه وتعمّده، يقول: «وإذن فحريّ بنا أن نلغيّ نظرية العامل ما دامت تحول بيننا وبين الفهم الحقيقي لحركات الإعراب ودلالاتها»⁽²⁾.

أما بعضهم فقد رأى أنّ «هذه النظرة التحريرية إلى العامل خطيرة الشأن ذلك إذا علمت أنّ النحو الذي وصلنا في عهوده الأخيرة [...] نحو قائم على العلة»⁽³⁾.

ثاني قضية دعا إلى إلغائها "نظرية القياس*" يقول مهاجماً هذه النظرية لعدم جدواها « والعرب أمة حكيمة فكيف تشبّه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع»⁽⁴⁾. فهو بذلك يعيب على أمة العرب المعروفة بالحكمة و الفصاحة وضع نظرية كهذه في النحو؛ «لأنّ القياس في نظر أهل "الظاهر*" قيمة فكرية مجردة يناقشونها عند من اعترفوا بها لا وسيلة منهجية يعترفون هم بها و يثبتون بها الأحكام»⁽⁵⁾.

1 - مُجد أحمد برانق، النحو المنهجي، ص48.

2 - ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، الردّ على النخاعة، دار المعارف، القاهرة، (ط2)، (د ت)، ص:35.

3 - أنيس فريجة، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني-بيروت، (ط2)، (1981)، ص:81.

* «عرّف العلماء القياس على أنّه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، أي أتك إذا أتبت سمّت كلام العرب في الأبنية والإعراب، وإن لم تسمع ذلك منهم: إن كلامك من كلامهم لأنّه جاء على سمته فهذا هو القياس» حسام سعيد النعيمي، ابن جني "عالم العربية"، دار الشؤون الثقافية العامة، (ط1)، (1990)، ص:54.

4 - ابن مضاء القرطبي، المرجع السابق، ص:134.

* «طبيعة المذهب الظاهري تقضي أن نولي اللغة ومدلولات الألفاظ المقام الأوّل من العناية لأنّ بناء المذهب كان على هذه الدلالات وحسب»، سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، دار الفكر- بيروت، (1969م)، ص:31.

5 - مُجد العبد، أصول النحو العربي في نظر النخاعة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللّغة الحديث، عالم الكتب، (ط4)، (1989)، ص:53.

أما ابن الأنباري فله رأي آخر في هذا الموضوع حيث يقول: «إنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأنّ النحو كلّ قياس فمن أنكر القياس أنكر النحو»⁽¹⁾.

فابن الأنباري يرى في إنكار القياس فسادا للنحو لأن النحو قائم على جملة من قضايا من بينها القياس.

آخر قضية هيّ "التمارين غير العمليّة"، يقول: «و ممّا ينبغي أن يسقط من النحو ابن من كذا مثال كذا [...]، الناس عاجزون عن حفظ اللّغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه»⁽²⁾.

يقول صاحب الوسيط: «كذلك هاجم الأمثلة الفرضيّة و التمارين غير العمليّة وهيّ الصيغ التي لم ينطق بها العرب أصلا و رأى أنّها فضول ينبغي أن يحذف من النحو حتى لا يكون فيه عسر ولا صعوبة و ذلك مثل قول الصرفيين: ابن من "البَيْع" على مثال "فُعَل" فإن من الممكن أن يقول شخص "بُوع" محتجا بذلك بأنّه قد ضمّ ما قبل الياء الساكنة فأصبحت "بَيْع" ثمّ قلبت الياء واو لتناسب الضمّة قبلها [...] وهوّ في هذا يقيس على "مُوقِن" التي فعلها "أَيَقَن" ومن الممكن أن يقول شخص آخر بل هيّ "بيع" محتجا بأنّ الجواب في الأصل "بَيْع" على وزن "فُعَل" ثمّ كسرت الياء لتناسب الياء بعدها [...] ويرى ابن مضاء أنّه لا حاجة لنا بكل هذا وأنّه تمرين فيما لا فائدة فيه»⁽³⁾.. ثمّ «إنّ دعوة ابن مضاء هذه فتحت الأبواب واسعة للنظر في كلّ التراث النحوي وغربلته وحذف ما لا يحتاج إليه و تبويبه تبويبا جديدا ييسر للدارس و المعلّم إلا أنّها لم تلق آذانا صاغية من النّحاة حتّى كان عصرنا الحاضر فتبني بعضهم فكرته»⁽⁴⁾.

وقد اعترف المتقدّمون «بأنّ النّحاة قد أدخلوا في النّحو ما لا يُحتاج إليه بل قرروا أنّ أكثره غير مُحتاج إليه»⁽⁵⁾ والهدف الذي سعا إليه ابن مضاء هو تبسيط النحو بإلغاء هذه القضايا الثلاث، رغم

1 - أنيس فريجة، نظريات في اللغة، ص: 82.

2 - ابن مضاء القرطبي، الرد على النّحاة، ص: 140.

3 - عبد الكريم مجّد الأسعد، الوسيط في تاريخ النّحو، ص: 158.

4 - سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النّحو "نشأته وتطوّره"، دار الشروق، عمان، (ط1)، (1997)، ص: 167.

5 - مجّد أحمد برانق، النّحو المنهجي، ص: 50.

الانتقادات التي تعرّض لها فقد اعترف المحدثون بجدارة مجهوده، ومنهم من تبني أفكاره لما وجدته فيها من صلاح النحو، نذكر منهم إبراهيم مصطفى الذي سنأتي على ذكره.

«الحق أنّ ثورته التي تزعمها كانت قد بدأت بسيطة منذ أساتذته كالسهيلى وابن طراوة إلى أن انتهت إليه فصقلها ونضجت على يده في شكل منهج جديد كان تأثيره في المعاصرين كبيرا ولاسيما أصحاب التيسير فقد امتثلوه ودعوا إليه بل وكان ابن مضاء أحد الأسباب الرئيسية في نشأة التيسير النحوي المعاصر، أمّا القدامى فقد أهملوا دعوة ابن مضاء ولم يستمع إليها أحد»⁽¹⁾.

هذا يعني أنّ الأوائل قد رأوا في النحو فسادا يحتاج إلى إصلاح لكن لا أحد امتلك جرأة ابن مضاء لمحاربة قضايا بهذه القداسة والمكانة عند العلماء القدامى.

وقد اتهم ابن مضاء بالجهوية وبمحاولة هدم التراث العربي، رغم اعتراف طه حسين له بإصابته في عرض بعض المسائل النحوية إلاّ أنّه يعيب عليه انحيازه للشخصية المغربية على حساب المشاركة لأن ابن مضاء من أصل مغربي وهنا صعب على عبد المجيد عيساني الحكم على من سعا لإصلاح النحو ومن سعا لهدمه، لكن عندما نجد علمائنا المحدثين وقد عرضوا المسائل ذاتها وبنفس القناعات حينها نستطيع أن نبرئ ابن مضاء من التهم الموجهة إليه⁽²⁾.

هـ) ابن حزم وآراؤه النحوية:

يرى ابن حزم أنّ الغلو في النحو أمر لا داعي منه لأنّه لا خير فيه والغاية الأسمى هي معرفة المعاني بمعرفة حركات الألفاظ لأنّ المبتدئين غير مكلفين بالتعمق في مسائل النحو فهذا متروك للمختصين وقد اقترح ابن حزم مجموعة من الكتب كالجمل للزجاجي، والواضح للزبيدي، والموجز لابن سراج لترسيخ فكرة التيسير عنده⁽³⁾.

¹ - حسن مندبيل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، دار الدجلة، عمان، (ط1) (2014)، ص:82.

² - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص:112-114.

³ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص:114-115.

يقول: «أقل ما يجزئ من النحو كتاب "الواضح" للزبيدي، أو ما نحا نحوه "كالموجز" لابن سراج، و ما أشبه هذه الأوضاع الحقيقية، وأما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها، بل هي مشغلة عن الأوكد ومقطعة دون الأوجب والأهم [...] وأما الغرض من هذا العلم فهو المخاطبة»⁽¹⁾.

وهو يعطي مفهوما للغة الذي بالنظر إليه يتحدد هدف النحو «فاللغة عند ابن حزم أداة توضيح وتسهيل تيسر على البشر بلوغ أغراضهم»⁽²⁾.

فالتحاة بعد أن أوغلوا في علم النحو الذي هو أكثر العلوم التي تخدم اللغة العربية، أجهدوا على الناس طلبه من أجل بلوغ غاياتهم.

وابن حزم يبدي موقفا مؤيدا لصاحبه ابن مضاء من القضايا النحوية «فهو يرفضها لأنها في نظره فاسدة تكلف التحاة في وضعها و هي ليست أصلا في اللغة لأن الاستعمال اللغوي يرجع إلى كلام العرب اللذين ضبطوا اللغة وليس إلى غيرهم»⁽³⁾.

¹ - ابن حزم، تح إحصان عباس، رسائل ابن حزم، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (ط1)، (1983)، ص: 66.

² - سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص: 38.

³ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 116.

المبحث الأول: دعاة الأصالة

«كثير معارض للعامية، ظهر التيار الأصيل المقدس للغة العربية، المدافع عنها، المتشبت بالإرث العربي القديم. فهم إذا أحصيناهم جمع غفير، إن دلّ فإتّما يدل على حب أهل العربية للغتهم وتمسّكهم بها وغيرتهم عليها»⁽¹⁾.

فقد كان، ولا يزال الدفاع عن هذه اللغة موجودا بوجودها، ومادام هناك رجال يحمون هذه اللغة ويقفون دروعا واقية أمام كل هجوم عليها، ستكون وستبقى العربية لغة مرموقة محفوظة موجودة بوجود العرب والقرآن، والحملة الشنيعة عليها لن تنقص من قيمتها ولن تصيب معدنها النفيس، والعرب قديما وحديثا يقرّون بصلاية هذه اللغة و صمودها لعدة قرون محافظة على تركيبها، فهذا ابن جني يتفاخر بهذه اللغة وهذا التفاخر لم يبينه من العدم، بل هو نتاج تغلغله في أعماقها واكتشافه لأسرارها وخبائها، حتى أنه يجزم أنه لا توجد لغة في العالم تضاهيها وأنّ الأعاجم يستحون من مقارنة لغاتهم باللغة العربية في قوله: «هذه العربية لا تقترب منها اللغة الأعجمية ولا تدانيها ولو أدرك الأعاجم ما في العربية من لطف الصنعة و الرقة والدقة لما نوهوا بلغتهم أمام العربية [...] بل اللذين تطلّعوا من علم العربية وهم من أصل أعجمي إذا سُئلوا عن حال العربية وحال لغتهم الأم كانوا لا يرون إمكان تقرب لغتهم من العربية بل لظهور البون بينهما لا يكادون يقبلون السؤال في ذلك»⁽²⁾.

ومن بين الأمور المذهلة حقا والتي تدعو إلى الاعتزاز «ظهور العربية فجأة على مسرح الحضارة العالمية لغة تامّة نامية متكاملة في صرفها ونحوها وبيانها وسعة مفرداتها، حتى إنّ كثيرين من

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 119.

² - حسام سعيد النعيمي، ابن جني " عالم العربية "، ص: 54.

المستشرقين يرفضون تسمية العرب القدامى بالجاهليين لأنّ من كانت لغته العربيّة على ما تعهّدها في القرآن الكريم و في الشعر الجاهلي الرقيق لا يجوز أن ينعت بالجاهل»⁽¹⁾.

وفي وقت من الأوقات أصبحت «لغتنا القوميّة مضطربة اضطراب أهليها، فكريا وعمليا وثقافيا واجتماعيا[...]»، محسورة في ركن ضيق من الساحة اللغويّة وعاميّات تسيطر على الجوّ العام، وما زاد الأمر سوءا انصراف الناس عن فصحايم والميل إلى التعريب اللغوي»⁽²⁾.

ولأنّ الدعوة إلى العاميّة قد اشتدّت في العصر الحديث فقد نزل عدد من الكتاب إلى الساحة الأدبيّة يسطرون بأقلامهم أمجاد العربيّة ويحولون بينها وبين أعدائها وفي هذا الفصل سنقف على أخبار البعض منهم ومؤلفاتهم في هذا الصّد.

أ) أبرز دعاة الأصالة في العصر الحديث:

1. الرأي الأدبي العام:

«عندما تجس نبض الشارع العربيّ بخطبائه وشعرائه وعلمائه نجد حرصهم الشديد على قداسة اللّغة العربيّة. فهم يعتبرون كل مساس بها كفرا بالثقافة العربيّة، واعتبروا الدعوة إلى العاميّة إهانة للسلف الصالح، فهي لغة القرآن، المعجزة الخالدة على مر الأزمان»⁽³⁾.

وهذه القضية أي «قضية دعم الفصحى ونشرها هي إحدى قضايا الإسلام الكبرى وهي من أعظم مسؤوليات المسلمين كافة وفي مقدمتهم أرباب السلطة وعلماء المسلمين، حقا إنّها مهمّة

¹ - أنيس فريجة، نظريات في اللغة، ص: 66.

² - كمال بشر، اللّغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، (د ط)، (1999)، ص: 08.

³ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النّحو العربي بين الأصالة والتجديد، 119-120.

ضحمة، ولكن ضخامتها لا ينبغي أن تحملنا على الفزع ولا على اليأس ولا على التشكك في اقتدار الأمة على الاضطلاع بها أكمل الاضطلاع»⁽¹⁾.

لكن ينبغي أن نعرف من هم أعداء اللغة اللذين يتربصون بها و يكيّدون لها.

ف نجد أنّ «أعداء لغة القرآن فريقان: فريق من أبنائها العاقين و فريق من أبناء ضرائها الحاقدين وكلّ من هؤلاء وأولئك حاولوا توجيه طعناتهم لها في ثلاث ميادين⁽²⁾:

1. ميدان التفاهم بين جماهير أبنائها في مختلف الأقاليم.

2. ميدان احتضان لما يتوالد في العالم من نشء علمي جديد.

3. ميدان الخط الذي تزدان به كأثمن حلية تميّزها عن لغات العالم.

واللغات عبر العالم تختلف وتختلف معها المفاهيم ونظرة المستشرق للغة هي غير نظرة العربي لها خاصة إذا كانت هذه اللغة مرتبطة بالعقيدة، «فالمفهوم الاستشراقي يرى تاريخ اللغة، أي لغة، على أنه سلسلة من المراحل المتباعدة تدريجيًا حتى يصبح الفرق واسعا بين ماضي اللغة وحاضرها. ويشمل الاتساع في الفروق بين المراحل اللغوية جميع الجوانب اللغوية من نَحْوٍ، و صرفٍ، و صوتٍ، ومعنى. أمّا المفهوم العربي السائد فهو يقوم على أنّ للعربية وضعًا يميّزها في تطورها عن اللغات الأخرى بحكم ارتباطها بالقرآن الكريم. وعلى هذا فإنّ معاني العربية في مفرداتها و تراكيبها قد تتغير أو تتسع أو تضيق، أمّا التراكيب الصرفيّة فتبقى على نمطها القديم»⁽³⁾.

هي إذن نظرة العربي المتعصب للغة المتمسك بأصالتها لكن مادام «أرباب العولمة يرمون وأد كلّ القيم الإيجابية التي تعمل على تقدّم مجتمعنا العربيّ وإيقاظ كلّ القيم السلبية التي تفتت بنيته

¹ - عبد الرحمن خليف، اللسان العربي بين الانتشار والانحسار، دعوة الحق، العدد 101، (1990)، ص: 26

² - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 21

³ - اسماعيل أحمد عمارة، بحوث في الاستشراق واللغة، مؤسسة الرسالة، دار البشير، (ط1)، (1996)، ص: 228.

ومادامت اللغة العربيّة توحد بين أبناء الأمة العربيّة وفي وحدة العرب قوّة لهم، كانت هذه اللغة هدف سهامهم، فعملوا على تفتيت هذا الرابط بطرق إحياء العاميّة من جهة. على أنّ العاميّة عامل تفريق في حين أنّ الفصيحة عامل توحيد[...]. و من جهة أخرى عمدوا إلى وصم لغتنا الفصيحة بالتخلف وعدم مواكبة روح العصر و بأنّها لغة البداوة وليست لغة العلم»⁽¹⁾.

ورغم ذلك تبقى لغة القرآن المعجزة الخالدة على مر الأزمان.

يقول مصطفى صادق الرافعي: «إنّنا لا نفهم كيف يكون إحياء العربيّة باستعمال العاميّة، وكيف يرضى لغة القرآن التي تأتي إلّا أن تتقيّد بها اللهجات الأخرى كما محت من قبل لغات العرب جميعها على فصاحتها وقوة الفطرة في أهلها وردّها إلى القرشية، ثمّ نرضى من جهة أخرى بهذه اللهجات العاميّة التي تأتي أن تتقيّد بشيء»⁽²⁾.

وفي كتابه تحت راية القرآن يدافع عن العربيّة باعتبارها لغة القرآن الكريم حيث يعتبر كلّ مساس بما كفرا بهذا الدين وبكتابه الكريم.

«ومصطفى صادق الرافعي يدافع عن الفصحى وعن القرآن ويتهّم بعض الأطراف بأنّ أعمالهم مساس بقداسة القرآن الكريم»⁽³⁾.

وهو يشيد بقدره هذه اللغة على الصمود ويشهد لها بالثبات رغم كل الخلافات السياسيّة التي تتعرض لها الأمة العربيّة «مع ما أصاب الدولة العربيّة من مأس واضمحلال سياسي خلال هذه القرون ظلت اللغة العربيّة صامدة تقويها الروح الإسلاميّة و تشد أزرها [...] وكانت اليقظة

¹ - محمود أحمد السيّد، اللغة العربيّة وتحديات العصر، جميع الحقوق محفوظة (د ط)، (2008)، ص: 84.

² - مصطفى صادق الرافعي، تحت راية القرآن، دار الكتاب العربي، (ط7)، (1984)، ص: 1984.

³ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 127.

العربية قد اتجهت نحو تدعيم القومية العربية ووجدت أنّ أقوى رباط يوثق بين العرب ويجمع شتاتهم هو اللغة أو الوحدة اللغوية»⁽¹⁾.

فاللغة تكوّن السلسلة التي تربط أفراد المجتمع الواحد وهي التي تحدّد مدى تماسك الأمة أو تشتتها، لهذا سعى الحاقدون بشتى الوسائل والأساليب إلى محاربتها ليضمنوا بذلك شتات الأمة وهذا ما يراه مصطفى صادق الرافعي بشأن مدى ارتباط الأمة بلغتها في قوله: «إنّ اللغة مظهر من مظاهر التاريخ، والتاريخ صفة الأمة والأمة تكاد تكون صفة لغتها لأنها حاجتها الطبيعية التي لا تنفك عنها ولا قوام لها بغيرها»⁽²⁾.

وقد أشار عبد المجيد عيساني إلى أنّ الرافعي لم يكن ضد فكرة الإصلاح لكنّه عارض طريقة دعاة العامية في ذلك⁽³⁾.

وقد كان لزاما علينا نحن أصحاب اللغة أن نساهم في الارتقاء بلغتنا وندفع كل خطر مترص بها أو أي صوت يدعو لاستبدالها لما لهذه اللغة من مزايا تنفرد بها عن باقي لغات العالم فحقا ما قاله الأستاذ العقّاد: «إنّ للأمم في تنافسها بالمناقب و المزايا ألوان من المفاخرة بلغاتها يضيق بها نطاق البحث ومعظم هذه المفاخرة دعوى لا دليل عليها وحجتها الكبرى أنانية قومية تشبه أنانية الفرد في حبه لنفسه وإيثاره لصفاته بغير حاجة إلى دليل أو مع القناعة بأيسر دليل، ولكنّ الفصاحة العربية في دعوى أهلها مفخرة لا تشبه هذه المفاخرة في جملتها لأنّ دليلها العلمي حاضر لا يتعمّد العلم به، والتشبهت منه على ناطق بلسان من الألسنة ولا حاجة له في هذا الدليل غير النطق وحسن الاستماع»⁽⁴⁾.

¹ - إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف، مصر، (د ط)، (د.ت)، ص: 282.

² - مصطفى صادق الرافعي، تحت راية القرآن، ص: 49.

³ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 131.

⁴ - عبد الغفار حامد هلال، أصل العرب ولغتهم بين الحقائق والأباطيل، دار الفكر، (د ط)، (1996)، ص: 54.

وعباس محمود العقاد بعد إشادته بخصال العربية وبعد مناقشته للموضوع «يحمل بعض القضايا التي من خلالها أو بالنظر إليها يستحيل إحلال العامية محل الفصحى وهي:

1. أنّ العاميات تعيق عمل العالم والأديب.

2. أنّ أفراد المجتمع العربي مشدودون إلى لغتهم فهي مقدّسة عندهم.

وخير مثال يضربه العقاد لبيّن الفرق بين العامية و الفصحى، هي أنّ العامية تشبه لباس الإنسان في بيته، أمّا الفصحى فهي اللباس الأنيق الذي يقابل به الآخرين، فاستقبال الناس بلباس البيت ينقص من قيمته و يبعد الناس عنه»⁽¹⁾.

فاللغة إذن هي مرآة الأمة العربية فعلينا إذن أن نعتني بمظهر لغتنا. هذا المظهر الذي لا تضمنته العامية تحيكة الفصحى لأنها لغة الإبداع فكيف يستطيع الأديب أن يبدع بغير فصحى وأيضاً هذه الحرب القائمة على اللغة هي حرب قائمة على الإسلام أساساً و على الأمة العربية وسعي لتفكيك وحدة العرب.

والهدف الذي كان يتغنى به أصحاب هذه المقترحات هوّ السعي لبعث روح عصريّة في العربية لكن الغاية الخفيّة هي أنّ «هؤلاء المفكرين العباقرة يسعون إلى الإبقاء على كلّ أثر يلوح منه تمزق أمتنا، وإلا فهل غاب عنهم أنّ اللهجات العاميّة- على ما بينها من تقارب كبير- تختلف من إقليم عربي لآخر، فأى عاميّة سنعتمد في محاضراتنا ودروسنا، ومؤلفاتنا، ومجلاتنا، وصحفنا، ووثائقنا ومراسلاتنا»⁽²⁾.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص:135.

² - عبد الرحمن خليف، اللسان العربي بين الانتشار والانحسار، ص:24.

2. عبّاس حسن:

عرض لنا المؤلف رأي عبّاس حسن الرافض لفكرة إيجاد نحو يقارب العامية لأنّه في رأيه وإن وجد هذا النحو فسيكون قاصراً تتجلى فكرة رفضه في كتابه "اللغة والنحو بين القديم والحديث" حيث ناقش فيه الرأي الداعي إلى نحو يخدم العامية مبرزا خطره على العربية⁽¹⁾.

يقول عبّاس حسن في هذا الصدد «... وهذا رأي خاطئ لا حظ له من السداد إذ يعدّ اللهجات الرسمية في البلاد الناطقة باللغة العربية [...] و يمزّق أواصر القوّة التي تجمعها [...] هذا إلى أنّ اللغة العامية تتغيّر بتغيّر الأيام فالنحو الذي يبنى على أساسها لن يفوز بالاستقرار»⁽²⁾.

فهو يرى أنّ في هذه الدعوى محاولة لتمزيق الوحدة العربية وتشتيت صفوفها.

ينتقد بعدها الدعوة الداعية إلى العامية وترك الإعراب بشدة في قوله «ولست أعرف دعوة أئيمة أبعد من الحق وأجلب للخطر والضرر على البلاد العربية من الدعوة إلى الإلحاد اللغوي والمروق من حدود الفصحى والعبث بمقدساتها»⁽³⁾، وعبّاس حسن في كتابه السالف الذكر يعرض لنا رأي علماء الاجتماع وبعض المستشرقين فيما يخص موضوع العامية والفصحى قائلاً: «فأمّا اصطناع العامية لغة للتخاطب والتفاهم و العلم والآداب والفن فأمر غريب حقا لا أريد أن أدفعه بأكثر مما دفعه به علماء الاجتماع الأوروبيون [...]، حيث ركّزوا بحثهم في الإجابة على السؤال الآتي: أمن الخير أن ترتفع اللغة العامية إلى مستوى الفصحى أم الخير في أن تنزل الفصحى إلى درك العامية؟»

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 139-140.

² - عبّاس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، (د.ط.)، (1966)، ص، 115-116.

³ - المرجع نفسه، ص: 252.

حيث جاءت الإجابة صريحة قاطعة في أنّ الخير كلّه في رفع العامية لا العكس وحججهم في هذا [...] قولهم: إنّ العامية لا ضوابط لها تحدّها ولا قواعد تجمع شتاتها وأنها تختلف بين أمة وأخرى تخالفها في عنصرها لكن تسايرها في لغتها».

إنّ تديني «الفصحى إلى مستوى العامية يجعلها ركيكة تفسد اللّغة الفصيحة قيمتها العالية وخاصة إذا اتصل الأمر بلغتنا العربية لغة القرآن والدين و العبادات»⁽¹⁾.

ثمّ إنّ ارتفاع «الفصحى عن فهم العامّة لا يحمل عقلاء الأمة العربية على النزول بالفصحى إلى أي مستوى هابط، بل الحكمة تدعو إلى الارتفاع بالسواد الأعظم إلى مستواها»⁽²⁾.

ثمّ إنّنا إذا «ما طوّرنا التّحو واستبدلنا به نحواً جديداً يصف اللّغة في أقاليمها المختلفة، بلهجاتها المتعدّدة، و إذا ما تكرّر ذلك في العصور المتتابعة [...] فإلام تصير اللّغة العربيّة الأصيلة، طبعاً العهد سيبعد بيننا وبينها وستصبح بالنسبة إلينا بعد وقت قصير شيئاً غامضاً غير مفهوم»⁽³⁾، كما يعرض لنا د-عبد المجيد عيساني رأي محمود تيمور الذي يرى أنّ محاربة لغة ما، هي محاربة أمة بأكملها، ومحاربة اللّغة العربيّة هي محاربة القرآن، وهذا من جملة المواضيع التي طرحها في كتابه "مشكلات اللّغة العربيّة"، لكنّ رأيه في هذا الموضوع يبدو مطمئناً في قوله: «عبث إذن أن تقاوم تلك الظاهرة الاجتماعية القوميّة ظاهرة التكتّل اللّغوي بين أمم الشرق والعروبة، فمقاومة العوامل الواشجة في طوايا المجتمع مقاومة مألها إلى الخيبة والإخفاق»⁽⁴⁾.

وخلال عرض محمود تيمور لمشكلات اللغة العربية، يعدد لنا بعض المفارقات التي أنصف فيها الفصحى على حساب العامية وبين الفرق الشاسع بينهما فهو يرى أنّ «... الفصحى أداة

1 - عبّاس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص: 255.

2 - عبد الرحمن خليف، اللسان العربي بين الانتشار والانحسار، ص: 26.

3 - عبد الرحمن السيّد، التحو العربي بين التيسير والتجديد، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، (ج70)، (ماي 1992)، ص: 223.

4 - محمود تيمور، مشكلات اللّغة العربية، مستلزم الطبع والنشر، (د.ط)، (د.ت)، ص: 88.

محكمة غنية بتراتها، الفصحى صلة بين أمم شتى، العامية مقصورة على أداء الحاجات اليومية، العامية قاصرة في الضوابط والنظم، العامية قرينة الأمية، مفتقرة إلى تقعيد و تأصيل لو اتخذت للغة كتابة وتدوين»⁽¹⁾.

وهذا الجدول إحصاء للفروقات التي رصدناها خلال تتبّعنا للموضوع:

خصائص اللّغة العاميّة	خصائص اللّغة الفصحى
لغة متغيّرة	لغة ثابتة
لغة الاستعمال اليومي	لغة الأدب و الإبداع
متغيّر صرفها و نحوها	ثابتة في صرفها ونحوها
محدودة القواعد و النظم	تامة القواعد و النظم
وجودها مرتبط بالإنسان لذا فهي فانية	وجودها مرتبط بالقرآن لذا فهي خالدة

هو انتصار للفصحى على حساب العامية حتى أنه يرى أنه لا مجال للمقارنة بينهما نظرا للبعد الشاسع بين المتقارنين، فاللغة الفصحى لغة راقية، لها ضوابط وأحكام و قواعد لا تملكها العامية.

3. عبد الصبور شاهين:

عبد الصبور شاهين في كتابه "علم اللّغة العام " يربط الصّلة بين القرآن و اللّغة أيّهما يحفظ الآخر فيخلص إلى نتيجة أنّ «حفظ القرآن مهمة الله وحده و أنّ العربية قد أفادت من الذكر

¹ - محمود تيمور، مشكلات اللّغة العربية، ص: 158.

الحكيم و أنّ اللّغة الّتي تتسع لكلام الله لا بد وأن تكون لغة أقوى وبذلك يكون القرآن محفوظاً من عند الله والقرآن حافظاً للغة وبذلك تكون اللّغة محفوظة مدى الحياة»⁽¹⁾.

إذن فاللّغة الفصحى عند عبد الصبور مرتبطة بالقرآن الكريم خالدة بخلوده، أي القرآن يتكفّل بحفظ اللغة وهو يقول: «نزل القرآن قد كفل مجموعة من النتائج في وجود اللّغة العربيّة أبرزها:

1. تشبّث العرب بالفصحى كونها لغة القرآن.

2. اتّساع مجالات استخدام اللّغة القرآنيّة.

3. بقاء لغة الأمة العربيّة خالدة.

4. اتّساع نطاق العربيّة وامتداده إلى كلّ المسلمين في أنحاء العالم بفضل قراءة القرآن والتعبّد

بجروفه.

5. الإعلان عن صلاحية اللّغة العربيّة علمياً وإنسانياً بفضل آيات القرآن اللغويّة»⁽²⁾.

هذا الرابط القوي جعل اللغة صلبة باقية لا تتأثر بدعاوى التجديد المقترحة

ثمّ «إنّ ارتباط اللغة العربيّة بالقرآن الكريم جعلها محفوظة بحفظه باقية ببقائه فسبحان الله القائل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لِحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: 09]. والذي يدقّق النظر في العربيّة المعاصرة يجد في الكثير من ألفاظها فارق أمة، وظلّت تلك الأم الفصحى حيّة مقصورة على الاستخدام الديني المرتبط بالقرآن الكريم والسنة النبويّة المطهّرة»⁽³⁾.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 144-146.

² - ينظر: عبد الصبور شاهين، في علم اللّغة العام، مؤسسة الرسالة، (ط 6)، (1993)، ص: 252.

³ - مُجّد مُجّد داود، العربيّة وعلم اللّغة الحديث، دار غريب، (د ط)، (2001)، ص: 23.

وعبد الصبور شاهين من أحد المدافعين عن قداسة اللغة العربية، الرافض للأصوات المنادية بالتزام العامية بدل الفصحى بل ويتعجب من كثرة الهجومات التي تتعرض لها العربية و كأنه لا توجد لغة غيرها في قوله: «لقد ركز الأعداء حملتهم وهجماتهم على العربية حتى كأنها اللغة الوحيدة في العالم التي تستحق مثل هذا الهجوم لا لشيء إلا لأنها لغة القرآن»⁽¹⁾. وكأنه يقول أن الدافع من وراء هذه الحملات ليست محاربة اللغة بل هي محاربة الدين في ثوب جديد.

رغم ذلك كله فقد « برهن جبروت التراث العربي الخالد التالد، على أنه أقوى من كل محاولة يقصد بها زحزحة العربية الفصحى عن مقامها المسيطر وإذ صدقت البوادر ولم تخطئ الدلائل فستحفظ أيضا بهذا المقام العتيد من حيث هي لغة المدينة ما بقيت هناك مدينة إسلامية»⁽²⁾.

كما أن ارتباطنا باللغة يعكس مدى تمسكنا بديننا و«لولا القرآن الذي يشدنا دائما إلى لغتنا الأصل لكان في بلاد العرب اليوم لغات إقليمية عديدة»⁽³⁾.

وهكذا تعد العربية لغتنا الأم، «ذلك أن الأم تحنو على صغارها، وتحب عليهم وتشملهم برعايتها وعنايتها واهتمامها، وكذلك هي لغتنا العربية الفصيحة التي تجمع بين أبناء الأمة وتوحد المشاعر والرؤى والفكر بينهم خلافا للعاميات التي تفرق ولا توحد وتبدد ولا تجمع»⁽⁴⁾.

¹ - عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص: 285.

² - يوهان فك، تع شبيتاكر، تر رمضان عبد التواب، العربية "دراسات في اللغة واللهجات والأساليب"، مكتبة الخانجي، مصر، (د.ط)، (1980)، ص: 242.

³ - عبد الرحمن أحمد البويني، اللغة العربية أصل اللغات كلها، دار الحسن، (ط1)، (1998)، ص: 31.

⁴ - محمود السيد، العربية وتحديات العصر، جميع الحقوق محفوظة، (2008)، ص: 05.

(ب) حصر حجج دعاة الأصالة:

بعد إطلاعه على هذه الكتب، يعدّد لنا عبد المجيد عيساني الحجج والبراهين التي أدلى بها أنصار الأصالة للدفاع عن أفكارهم وآرائهم التي تخدم اللّغة العربية وتنتصر لها أمام أعدائها وخرج منها ببعض الأفكار أهمها:

1. أنّ العربية لغة القرآن فهي إذن مقدّسة فلا مجال لإحلال العاميّة محلها أو حتى المقارنة بينهما وهذه كانت أقوى حججهم.
 2. أنّ هذه اللغة ظلت صامدة ولأحقاب طويلة فهي لا تفتنى ولا تندثر والحفاظ عليها هو حفاظ على إرث القدماء وجهودهم المضيئة.
 3. أنّ اللّغة تترجم الأفكار الكامنة في النفس، وتقدّم الأفكار مرتبط بتطور اللّغة وتقدّمها إلى الأحسن لا إلى الأسوء.
 4. أنّه كما لم يصعب على العربيّة استيعاب القرآن، فلن يصعب عليها استيعاب علوم واكتشافات العصر، وإن وُجد العجز فهو تقصير من حاملي لوائها.
 5. أنّ العاميّة خالية من القواعد والضوابط التي للفصحى، و القول بصعوبة قواعدها إنّما هو جهل بالقواعد أساسا.
 6. أنّ الفصحى تجمع وتلم شمل المسلمين والعرب رغم تباعد مسافاتهم ومحاولة القضاء عليها هي محاولة القضاء على الإسلام وهي محاولة ستنتهي بالفشل.
- وملخص هذا كله هو أنّ لهذه اللغة حماة يرفضون أي هجوم عليها، وأي فكرة من شأنها أن تجعل اللّغة ضعيفة منحطة⁽¹⁾.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص155-162.

المبحث الثاني: دعاة التجديد في المحتوى و الأساليب

يكتسي هذا الفصل طابعا خاصا، و ذلك نظرا لكثرة الطروحات والآراء ولكثرة التأليف التي عاجلت الموضوع بكيفيات مختلفة باعتبار أنّ النحو يمثل قطب الرّحى في إعطاء اللّغة العربية وجهها الحقيقي، ونظرا لهذه الأهمية القصوى يقف الباحثون موقف المندهمش من الاقتراحات الكثيرة والعلاجات المختلفة، فمن باحث يطرح فيما ينبغي حذفه من قضايا النحو، إلى آخر فيما ينبغي إضافته للدّرس النحوي إلى آخر فيما يجب تعديله الى باحث فيما يجب تغييره [...] فهذا الفصل خصصناه لطرح آراء بعض المجددين الذين أرادوا أن يجعلوا من العامية سبيلا للتطوّر والتيسير.

كما نتعرض فيه لطائفة قصدت محتوى المادة النّحوية ولطائفة المجدّدين في الطرق والأساليب والمناهج التي يجب أن تسود في الدرس النحوي.

أ) المجددون الداعون إلى العامية

1. المستشرق ماسينوس :

يُعد ماسينوس من الأجانب الذين تعرضوا للموضوع ونصحوا بالتّخلي عن الإعراب لأنّه يعمل على تيسير العربية، حيث قال: إنّ إهمال الإعراب ييسر تعليم اللّغة العربية على الأجانب ويكون في الوقت نفسه تجديدا يليق بمؤسسته كالمجتمع . لكن لماذا لم تقف هذه الصعوبة أمام هذا المستشرق و غيره من الدّارسين الأجانب؟

و ردّا على دعاة العامية الذين يعملون على إسقاط الإعراب من اللّغة، نقول بأنّ الإعراب جزء من العربية الفصحى (1).

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 176 .

ويمكننا عدّ القائلين بإلغاء الإعراب من أقدم أصحاب التيسير، لأنهم كانوا يهدفون من ذلك إلى التيسير النحوي و قد كانت الحاجة إلى التيسير و التفكير به بدايته لذلك كان أول ما تنبه إليه أصحاب التيسير هو الإعراب لأنه أبرز ظاهرة في العربية، فحملوه أسباب صعوبة النحو ونفرة التلاميذ من تعلّمه فضلا عن ذلك فقد تأثر هؤلاء بالمستشرقين، لاسيما المتحاملين منهم على العربية الذين حاولوا القضاء على الفصحى، متسترين بستر التيسير النحوي⁽¹⁾.

وقد جاءت أكثر مقترحاتهم جزئية محدودة مكررة، غالبا غير دقيقة، ساذجة مثل دعوتهم إلى جعل الكلمات العربية كلها مبنية الأواخر أو تسكينها لفظا وخطا، وحذف المثني من العربية، وجعل ضميري المؤنث والمذكر واحدا كاللغات الأخرى وصرّف الممنوع من الصّرف ونصبوا جمع المؤنث السالم بالفتحة.⁽²⁾

ولم يغفل الأستاذ عباس حسن هذا لذلك عني بالإعراب عناية خاصة، فشرع بتيسيره وعرضه عرضا جديدا، مستخدما أيسر السبل الحديثة واقترح مقترحات كثيرة من شأنها تخفيف عسر الإعراب وصعوبته، فالاهتمام به كان من أهم الأسس التي استند إليها عباس حسن في تيسير النحو.

وكان عباس كالقدامى، يرى الإعراب مرتبطا بالمعنى لا ينفصل عنه، و أنّ الحركات دوال على معان، والذي رآه أنّ الحركات علامات معنوية جيء بها تقوية وتأكيذا للمعنى فمعنى الكلام يتّضح غالبا دون الإعراب و من هنا نلاحظ أنّ الأستاذ عباس حسن عني عناية خاصة بالإعراب و لم يفصل الإعراب عن المعنى⁽³⁾.

¹ - حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ص: 159 .

² - المرجع نفسه، ص: 160.

³ - المرجع نفسه، ص: 419.

كما يرى إبراهيم أنيس أنّ الحركات الإعرابية ليست هي التي تحدّد المعاني، وأنّ الإعراب ظاهرة جديدة اختلقها النحاة القدماء، فهي في نظره لم تكن تحدّد المعاني في أذهان العرب الأقدمين وهي لا تعدوا أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات ببعضها⁽¹⁾.

كما تبين لنا أنّ أنيس أنكر الظاهرة وجعلها من نسج الخيال النحاة، فهي عنده قصة حكيت بعد صراع مرير بين النحاة القدماء، فكل فريق منهم حاول يفتد ما جاء به الفريق الآخر بابتكاره لقواعد جديدة.

ويؤكد هذا الزعم أنيس فريجة الذي يرى أنّ الإعراب « لا يتلاءم والحضارة [...] وأنه زخرف لا قيمة له في الفهم و الإفهام، ثم يتابع كلامه داعياً إلى إسقاط الإعراب من اللّغة العربية لأنه في نظره غير ضروري للوصول إلى المعنى.

وحسب رشيد السامرائي فإنّ الإعراب يعيق اللّغة العربية من التطور ومسايرة التكنولوجيا ولا يساعد حتى على تعلّم العربية، فهو يرهق المتعلّم و يربكه ولهذا وجب إلغاؤه و التخلّص منه⁽²⁾.

والحقيقة أنّ الدّعوة إلى ترك الإعراب قد اقترنت - ولا بد أن تقترن- بالدّعوة إلى استعمال العاميّة ذلك لأنّ الإعراب سمة من سمات الفصحى، إن لم يكن أبرز سماتها و إذا كانت هناك دعوة إلى ترك الإعراب و تسكين أواخر الكلمات، فهذا معناه أن الإعراب أمر صعب المرام بعيد النوال⁽³⁾.

¹ - نصر الدين الشيخ بوهني، الإعراب في العربية بين الإبقاء والإلغاء، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان (ط1) (2014) ص: 190.

² - ينظر: المرجع نفسه ص: 191-192.

³ - أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص: 35.

كما يرى الدكتور أنيس فريجة في كتابه " نحو عربيّة ميسرة " الذي طبعه سنة (1955م)، لم يكن أول من نادى بترك الإعراب والاتجاه إلى العامية، فقد تبلورت هذه الدّعوة في أوائل هذا القرن، فرأى دعاة الإصلاح في اللّغة اعتبروا أنّ الرّقي والتطور يتناولان فيما يتناولان اللّغة وقواعدها ولا يقتصران على الفن والطّب والمعمار وما إلى ذلك من أنواع العلوم والفنون التي ازدهرت في أوروبا بل يجب علينا أن نساير الأوروبيين في هذا الازدهار، فنهجر الإعراب لأنه ليس سمة العصر بل هو شيء قديم، فلا عيب فيه و لكن العيب في المتعلمين وطريقة تعليمهم فهذا سبب من أسباب الدعوة إلى ترك الإعراب. سبب آخر من أسباب الدّعوة إلى التّخلي عن الإعراب، يظهر في جهود هؤلاء الذين يدعون التّقدم والرّقي ويرون في الإعراب عقبة في سبيل هذا الرّقي، وأنه دليل التّأخر والرّجعية والبداءة .

كما يرى سلامة موسى مقالا في مجلة الهلال سنة (1927م) يمدح فيه وليم ولكوكس لأنّه خدم المصريين عندما دعا إلى هجر الفصحى المعربة واستعمال العامية، ويشهد بقاسم أمين الذي دعا إلى هجر الإعراب وتسكين أواخر الكلمات⁽¹⁾.

حيث يرى الإعراب مصدر لكل ما يقع من لحن في قراءة العربية، وعليه اتّخذ من عدم وجود الإعراب، والحل في رأيه هو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عامل من العوامل⁽²⁾، يقول قاسم أمين: «لم أرى بين جميع من عرفتهم شخصا يقرأ كل ما يقع تحت نظره من غير لحن أليس هذا برهانا على وجوب إصلاح اللّغة العربية. لي رأي في الإعراب أذكره هنا بوجه الإجمال وهو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عامل من العوامل، بهذه الطريقة وهي طريقة جميع اللّغات الأفرنكية واللّغة التركية يمكن حذف قواعد النّصب والجوازم والحال والاشتغال بدون أن يترتب عليه إخلال باللّغة إذ تبقى مفرداتها كما هي في اللّغات الأخرى يقرأ الإنسان ليفهم أما

¹ - أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص: 37-38.

² - عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي "دراسة نقدية"، ص: 90.

في اللغة العربية فإنه يفهم ليقراً فإذا أراد أن يقرأ الكلمة المركبة من هذه الأحرف "ع ل م" يمكن أن يقرأها "عَلِمَ أو عَلِمَ أو عَلِمَ أو عَلِمَ ولا يستطيع أن يختار واحد من هذه الطرق إلا بعد أن يفهم معنى الجملة فهي التي تعين النطق الصحيح لذلك كانت القراءة عندنا من أصعب الفنون⁽¹⁾.

وَمَنْ نادوا بإلغاء الإعراب "شريف الشوباني"، وإن لم يصرح بذلك فظاهر دعواه هو تطوير اللغة العربية لكن يبدو أن في باطنها غير ذلك ففي كتابه "لتحيا اللغة العربية وليسقط سيبويه" لم يقدم فيه أي جديد سوى أنه أطال و أطنب، ففكرة الكتاب الذي يقع في (195 صفحة) من القطع الصغير هو أن نطوّر اللغة العربية لكن كيف يكون هذا التطوير؟ إذ يرى أن يحذف المثنى ويكتفي بصيغة المفرد والجمع و أراد أن يتخلص من قواعد العدد [...] وكذلك من المحدثين من يرى أن لا نولي الإعراب - كل الإعراب - هذا الاهتمام كله إنما يجب أن نهتم فقط بإعراب ما نفيد منه في تصحيح النطق، أمّا الإعراب الذي لا يفيدنا فيجب أن نعرض عنه صفحا و أن لا نفكر فيه، فلو كان ضرورة للفهم والافهام لبقى وحافظت عليه جميع اللغات التي كانت معربة⁽²⁾.

والحق أنّ بعض النحاة قد بالغوا في القول بإلغاء الإعراب إلاّ أنّه لا يمكن أن نقبل بالتخلي عنه و هدمه فالإعراب إحدى القرائن التي تتضافر مع غيرها من القرائن ليتضح المعنى ومن هنا يتضح لنا أنّ جُلّ آراء المجدّدين كانت تصب في قالب واحد، ألا و هو إلغاء الإعراب و إسقاطه من لغتنا العربية على اعتبار أنّه يعيق اللغة العربية و يعدها عن التطوّر الحضارة لكنّ القرآن الكريم أكبر دليل على وجود الظاهرة الإعرابية لأنه يساعد في تدقيق الجملة العربية و بنائها بناء متينا.

ب- المجددون المعتدلون:

¹ - عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي "دراسة نقدية"، ص: 37.

² - عبد الله أحمد بن أحمد مجّد، النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل دروب للنشر والتوزيع، (د ط)، (2010)، ص: 199.

1. إبراهيم السَّامرائي:

ابراهيم السَّامرائي، أحد المدافعين عن التجديد في موضوعه " تعريب الوسائل وتيسير تعلم العربية"، ففيه يؤكد على ضرورة حفظ هذا التراث لأنَّه من حق التراث علينا أن نصونه ونحفظه بطريقة عقلانية، دون المساس بجوهر هذه العربية الفصحى، وتكمن اقتراحاته في ضرورة دراسة العلوم بمنظور علمي يتماشى مع متطلبات الحياة العصرية، أي تنقية المادة النحوية من كل الشوائب التي علقت بها عبر التاريخ من كثرة الحواشي و الخلافات و تعقيد الأساليب، فهذا يُعد مظهر من مظاهر التجديد، كما ركَّز على عملية القراءة قبل عملية الكتابة وتكليف التلميذ بتأليف بعض الجمل القصيرة عن طريق الدِّربة و المران⁽¹⁾.

في حين يرى الدكتور أحمد عبد السَّتار الجوارى للدَّعوة إلى تنقية النحو من الشوائب كدخول الفلسفة والعامل والابتعاد عن دراسة الفقه ومصطلحاته وإلغاء القياس العقلي دون اللُّغوي وإتباع المنهج الوصفي الاستقرائي الذي يعتمد دراسة الظواهر اللُّغوية من خلال استقراء النصوص الفصيحة، لا سيما القرآن⁽²⁾؛ كما يرفض الأستاذ عباس حسن الجانب الذي يسيء للغة ويتعد عن الوضوح، ويلجأ إلى التخيُّل والتعقيد والتكلف لاسيما في لغة التنزيل، ثم يجعل الوضوح وأمن اللُّبس في أكثر اختياراته بل في قواعد النَّحو كَّله فلا بد من مراعاة جانب الوضوح ذلك أنَّه يرى مهمَّة اللُّغة، ووظيفتها الإبانة و الوضوح، و أنَّ اللُّبس وعدم الوضوح ينافيان مهمة اللُّغة، حتى ولو أدَّى ذلك إلى رفض آراء مشهورة، أو قواعد، بل أساليب ولغات نحو عدم تعين الفاعل عن المفعول⁽³⁾؛ ومن جهة أخرى عرض الدكتور مهدي المخزومي عرض جديد لموضوعات النحو من خلال إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي و موضوعاته، و أهم هذه الإصلاحات تخليص النَّحو مما علق به من شوائب وفلسفة، حملتها فكرة العامل، تلك الفكرة التي

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 194-195.

² - حسن مندیل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ص: 181.

³ - حسن مندیل حسن العكيلي، محاولات التيسير الحديثة، ص: 188-191.

حرفت النحو عن مساره فتحول شيئاً فشيئاً إلى درس ملفق غريب ليس فيه سمات الدرس النحوي إلاً مظهره وشكله، مما أصبح به النحو درساً في الجدل بعرض التّحاة فيه قدراتهم على التحليل العقلي⁽¹⁾.

2 فؤاد طرزي:

ومَن تعرّضوا للموضوع من حيث المادة النحوية فؤاد طرزي في كتابه تيسير العربية وتحديثها حيث يؤكد على أنّ قواعد العربية هي على جانب كبير من الصعوبة، و هي ما يتعلّق بالمادة النحوية من عوامل وأسباب، ومن بين تلك العوامل اضطراب القواعد وتشعبها بكثرة الشواهد والخلافات، واعتمادها فكرة العامل والإعراب و العلل المتكررة.

ومّا يذمه الكاتب التقسيم النحوي القديم بالنسبة للكلمة عندما يجعلونها اسماً وفعالاً وحرفاً ويقترح تقسيم جديد في نظره أكثر صواباً وتماشياً مع واقع اللّغة العربية وهو اسمٌ، فعلٌ، ظرفٌ، أداة، فهذا التقسيم ليس غريباً عند كثير من المحدثين عندما يتعرضون إلى الدرس النحوي⁽²⁾.

فمحاولة الدكتور فؤاد طرزي عندما حدّد أهم أسباب صعوبة تعلّم العربية بخمس مشكلات ذكرها، ثم أخذ يعالجها واحدة واحدة، واقترح حلولاً لها وهي: كثرة الشواذ فيها، وكثرة الاختلافات في إعراب اللفظة الواحدة التمسك بنظرية العامل والإعراب وحركاته ولقد عدّ الدكتور فؤاد الإعراب مشكلة المشكلات، والأساس في تعقيد النحو وصعوبته لذلك تناوله في باب خاص.

قال الأستاذ فؤاد الكسّار في هذه المحاولة "إنها محاولة ينقصها تخطيط"⁽³⁾. ويكاد النّحاة يُجمعون على أنّ تقسيم الكلم على ثلاثة أقسام اسمٌ و فعلٌ و حرف إلاً أن بعضهم يخالف هذا التقسيم الضيق فبعضهم من أضاف قسماً، و منهم من أضاف قسماً، وغير وقد حاول بعض اللّغويين

¹ - جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللّسانيات الحديثة، دار الفارابي بيروت لبنان، (ط1)، (2013) ص: 35-36.

² - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 204-205.

³ - حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ص: 227-228.

المحدثين من العرب أن يعيدوا النظر في التقسيم الثلاثي للكلم عند نحاة العربية في ضوء معرفتهم بالنحو الأوروبي، فرأى الدكتور ابراهيم أنيس أنّ اللغويين قنعوا بذلك التقسيم الثلاثي من اسم و فعل و حرف، و لفت إلى أنّ اللغويين العرب حين حاولوا تحديد المقصود بهذه الأجزاء شقّ الأمر عليهم، ووجدوا أنّ تعريف الاسم لا ينطبق عليه كل الأسماء كما وجدوا أنّ من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال، ثم ذكر أنّ المحدثين - ولم يسمهم - وفقوا إلى تقسيم رباعي يحسبه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين هو " الاسم، الضمير، الفعل، الأداة" والاسم عندهم يشمل الاسم العام والعلم و الصفة، أما الضمير فقد جعلوه قسما مستقلا من أقسام الكلمة يشمل الضمائر الشخصية وألفاظ الإشارة والموصولات وألفاظ العدد، والأداة عندهم تشمل الحروف والظروف فأخرجوا الضمائر وألفاظ الإشارة والظروف كما ترى - من الأسماء - كذلك أخذ الدكتور مهدي المخزومي على النحاة تشبثهم بهذا التقسيم الثلاثي ورأى أنّ الأمر بيد وعلى غير ما توهموا، فثمة كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ولا تعريف الأفعال ولا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه فهي كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلّها⁽¹⁾.

كما اعتمد ابراهيم أنيس في تقسيم الكلمة العربي على ثلاث أسس هي " المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام" وخرج بهذا التقسيم " الاسم، الضمير، الفعل الأداة" ومما يؤخذ على الدكتور أنيس، جعله الظروف في قائمة الأدوات ففي هذا نظر لوجود فوارق أسلوبية لا سبيل إلى تجاهلها بين الظروف وبقية الأدوات، أما مهدي المخزومي فيرى أنّ الكلمة العربي ينقسم على أربعة أقسام هي الفعل الاسم والأداة والكناية وعرف الكناية بأنّها "كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلّها ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه وتشمل الضمائر والإشارة والموصول بجملة وكلمات الشرط، وقد تحدّث عن كل نوع من هذه الأنواع بإسهاب؛ فيلاحظ أنّه أخرج من

¹ - ينظر: محمود أحمد نحلة تر: لبحث قارنر ديم، في المصطلح النحوي الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، دار المعرفة الجامعية، (د ط)، (1994)ص: 4.

قسم الاسم الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط وجعلها تحت قسم جديد هو الكناية.

وإلى جانب هذا نجد الأستاذ حسن عون يقدم تقسيم جديد للكلم، ففي نظره تقسيم الكلمة إلى ثمانية أقسام الاسم الفعل الحرف الصفة و الظرف الضمير الإشارة و الموصول، و لكنّه لم يحدّد كل قسم منها و لم يبيّن الأساس الذي بني عليه هذا التقسيم.

و لقد قسّم الدكتور تمام حسّان الكلم العربي أولاً على أربعة أقسام فقط و هي (الاسم الفعل الضمير و الأداة) ثم عدّل عن هذا التقسيم الرباعي إلى تقسيم آخر سباعي يقول «من هنا يتضح أنّ الأقسام السبعة التي ارتضيها للكلم موضحين بها مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل هي كما يأتي: (الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف الأداة)، و قد اعتمد في هذا التقسيم على أساس المعنى و المبنى معاً⁽¹⁾.

ج) مشاريع منجزة في خدمة القضية النحوية:

1. تمام حسّان :

من محاولات التجديد التي ظهرت على الساحة اللغوية، محاولة تمام حسّان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، معتمداً على استغناء عن نظرية العامل وإبدالها بما يعرف بـ "تضافر القرائن"⁽²⁾، ومعنى ذلك أنه لا يمكن معرفة معنى معين لأي مفردة إلا إذا استعنا في ذلك بجملته من القرائن وعددها ثمانية، و يدرج من بينها قرينة العلامة الإعرابية كقرينة أساسية في نظره ويقول: «إنّ

¹ - عبد الله أحمد بن أحمد مُجّد، النحو العربي بين القديم والحديث "مقارنة وتحليل"، ص: 116.

* تضافر القرائن: «هي ظاهرة ترجع في أساسها إلى أنّه يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى معين بعينه، ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية». تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة (د. ط)، (1994)، ص: 193.

² - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 212-213.

العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها دون "تضافر القرائن"؛ و لقد حاول النحاة القدامى إلغاء نظرية العامل ونجد أصول ذلك عند الكسائي والفراء وغيرهما لكن ما وصل إلينا من آراء القدامى في العامل رأيان أحدهما لابن جني و الآخر لابن مضاء القرطبي.

فابن جني، كان يرى أنّ العامل هو المتكلم نفسه لكنّه لم يحاول إغائه، و قد رفض المعاصرون فكرته لأنها تتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة»⁽¹⁾.

أما ابن مضاء القرطبي فكان أول الداعيين صراحة إلى إلغاء "العامل*" وما يترتب عنه من حذف واستتار وتقدير وغيرهما، لكنّ دعوته هذه لم تلق تأييدا إلاّ عند أصحاب التيسير المعاصرين الذين ذهبوا إلى أنّ العامل كان السبب الرئيس وراء مشكلات النحو وتعقيداته لكن لم يقم أحدا منهم بتصنيف النحو على أساس جديد يلغي أثر العامل، أولا يقوم على نظرية العامل المرفوضة لديهم، ولم يقدموا بديلا ناجحا عنها و يطرد تفسير ليشمل الدرس النحوي كلّ⁽²⁾.

وهو يقول في مفتتح الفصل الأول من كتابه: «و قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه و أنّه على ما أجمعوا على خطأ فيه فمن ذلك ادعائهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي»⁽³⁾.

تحمل هذه الفقرة في طياتها غاية ابن مضاء في كتابه فهو يريد أن يحذف من النحو كل ما لا يفتقر إليه، وقد بدأ بنظرية العامل، فابن مضاء ينكر وجود العامل أياً كان نوعه والعامل الوحيد عنده هو الله سبحانه وتعالى، إذن دعوته قامت على أساس إلغاء نظرية العامل فضلا عن إلغاء العلل والأقيسة، رافضا ما جاء به نحاة المشرق والحق أنّه لم ينكر وجود العامل مطلقا، بل جعل

¹ - حسن مندبل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ص: 278-280.

*العامل: هو المتكلم و هو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة الأفعال و الأسماء و ما نسبة العمل إلى الفعل إلاّ لأمر تعليمي. خليل أحمد عمارة، العامل النحوي بين مؤيديه و معارضيه، ص: 67.

² - حسن مندبل حسن العكيلي، محاولات التيسير الحديثة، ص: 154-155.

³ - تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب نشر وتوزيع وطباعة القاهرة، (ط4)، (2000)، ص: 55.

العامل هو الله وأما الحركات فهي من عمل المتكلم والملاحظ أنه يتردّد بين كون العامل هو الله وبين المتكلم⁽¹⁾.

وقد رأى الدكتور "أحمد عبد السّنتار الجوّاري" في فكرة العامل تكلفاً يضرّ بفهم النحو، لذلك دعا إلى التخفيف من الاعتماد عليه في تفسير العلاقات النحوية بين موادّ الجملة الواحدة وهو لا يرفضها رفضاً قاطعاً كما فعل ابن مضاء وإبراهيم مصطفى، بل يقرّ بوجود عامل إلاّ أنّه يفسر وجوده تفسيراً لغوياً معقولاً على الرّغم من أنّه لا يقرّ بما يسميه النّحاة عاملاً لفظياً أو معنوياً لأنّ العامل عنده واحد وهو في حقيقته ليس إلاّ العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حين يؤلّف و تتركب أجزاءه فيكون لهذا المعنى أثره في كل جزء بحيث يدلّ مكانه من المعنى وموقعه من التركيب.

ونستدلّ بما ذهب إليه الدكتور الجوّاري أنّه يقول بالعامل وهو عنده الذي يعمل في الألفاظ فيحكّم عليها بما يدلّ على المعنى المراد و هو الحركة، فاستبدل اسم العامل بالمعنى والأثر الإعرابي الظاهر هو أثر المعنى عنده أي العامل⁽²⁾. ويرى الدكتور "شوقي ضيف" أنّ فكرة العامل في النّحو العربي هي المحور الرّئيس الذي قام عليه هذا النّحو، فالإعراب عندهم هو تفسير في آخر الكلمة أو ما كالأخر لعامل دخل عليها نفسها فعلاّمات الإعراب من رفع ونصب وجرّ أثر يجلبه العامل، إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدر، ويرى النّحاة أنّ الأصل في العامل أن يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم، وكثير الجدال والنقاش بين النّحاة حول العامل من حيث قوّته وضعفه و حول أصالة طائفة من الكلمات في العمل و فرعية الكلمات الأخرى ممّا ازدحمت به كتب النّحو دون طائل يكون تحته، فشوقي ضيف تأثر بآراء ابن مضاء القرطبي إذ دعا إلى الانصراف عن نظرية العامل فإذا كانت صرخة ابن مضاء في تحطيم نظرية العامل قد ذهبت صرخة في واد فشوقي

¹ - صادق فوزي دباس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الأدب والعلوم التربوية، العددان

2-1 المجلد 7، 2008 ص: 95.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص: 97.

ضيف يرى أنه حري بنا أن نستجيب إلى هذا النداء فالنحو العربي في نظره يستغل على الناس تارة بنظرية العامل و ما تجده من كثرة التأويل والتقدير والحذف والإضمار وتارة مما يفترض النحاة من علل و أقيسة، وفي صدد حديثه عن محاولة ابن مضاء يرى «أن نُلغي نظرية العامل مادامت تحول بيننا وبين الفهم الحقيقي لحركات الإعراب ودلالاتها أيضا فإنها تؤدي بنا إلى التحريف في الصيغ والعبارات وأن نعمل إلى التأويل لا تجيذه دلالات الكلم»⁽¹⁾.

في حين يرى **محمد بن المستنير** المعروف **بقطرب** أنه لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي "الحركات الإعرابية" على أواخر الكلم في التركيب الجملي وأن هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي، ويمكن أن تعلق هذه الحركات تعليلا صوتيا يقول "إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل و كانوا يبطئون عند الإدراج [...]، وبهذا فإن **قطرب** يخرج على ما كان عليه من النحاة وبخاصة أستاذه سيويه الذي كانت الحركات الإعرابية عنده أثر للعامل ولها قيمة دلالية، فيرى قطرب أن المتكلم يعتمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل"⁽²⁾.

أما **ابراهيم مصطفى** فكان أول المتأثرين بابن مضاء و إن لم يصرح بذلك وتابعه آخرون **كمهدي المخزومي** و **أحمد عبد الستار الجواري** وغيرهم⁽³⁾.

فابتدأ محاولته بانتقاد النحاة القدامى في تعاملهم مع اللغة، فقد رأى أنهم بنوا نظرتهم اللغوية على أسس فلسفية، و حاولوا تحليل اللغة تحليلا منطقيًا في ضوء فلسفة العامل فربطوا بين الحركات الإعرابية و العامل كما يرتبط الأثر بالمؤثر في عوارض الحياة و حوادثها إذ تراه يقول: «لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو ولا سحرها لعقول النحاة وتخليص النحو من هذه النظرية

¹ - رافع عبد الله العبيدي، جهود الدكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التعليمي وتيسيره، آداب الرافدين العدد 58.

² - خليل أحمد عمارة، العامل النحوي بين مؤيده ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص: 75.

³ - حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ص: 280.

وسلطانها هو عندي خير كثير و غاية تقصد ومطلب يسعى إليه ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصّحيحة بعدما انحرف عنها أمداً، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية و ذوق ما فيها من قوة على الآراء و مزية في التصوير كما دعا إلى إعادة بناء الدّرس النّحوي فرفض العامل النّحوي لأنّه يؤدي إلى تجاوز كبير من الخلافات و الآراء التي لا جدوى منها، ففي نظره أنّ هذه الأمور لا يمكن معالجتها إلّا بإلغاء نظرية العامل وإقصائها من الدّرس النحوي⁽¹⁾.

ومن هنا حاول أن يجد بديلاً لنظرية العامل فتحدث عن معاني الإعراب، فعَدَّ الضَّمّة علماً للإسناد و الكسرة، علماً للإضافة والفتحة ليست علامة الإعراب ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة⁽²⁾.

ويتفق معه في ذلك "مهدي المخزومي"، لكنه لا يرى الفتحة علامة لكون الكلمة ليست مستندا ولا مضافا⁽³⁾.

و رأى أنّ النحاة قد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم و طرد قواعدهم إلى التقدير وأكثر منه يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيقول: «أساس كل بحثهم فيه أنّ الإعراب أثر يجلبه العامل»⁽⁴⁾.

¹ - أنور رآكان شلال، العامل النحوي بين ابن مضاء القرطبي و المحدثين، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية المجلد (21)، العدد (1)، (2014) ص: 49-50.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص: 50.

³ - جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص: 51.

⁴ - علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ط 1 2008 ص: 165-166.

كما نجد في هذا الصدد الدكتور مهدي المخزومي الذي استعار توجيهاته من كتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي بإسقاط العامل والاكتفاء بالعوامل المعنوية، يقول: «و قد حاولنا فيما سبق أن نخدم فكرة العامل في النحو وأن نسلب الذي هو أقوى العوامل عندهم، قدرته على العمل وعلى الرفع والنصب فإذا فلحنا في هذه المحاولة تهاقت العوامل الأخرى التي حملت على الفعل في العمل حملا لمشابقتها إياه في المعنى، كأنَّ وأنَّ، وليت، ولعل، التي يسمونها الحروف المشبهات بالفعل»⁽¹⁾.

ومن المدافعين كذلك عن العامل النحوي عباس محمود العقاد، إذ يرى أنَّ مسألة العامل مسألة من أهم مسائل النحو في هذه اللغة بل هي مسألة الكبرى أو المسألة الأولى والأخيرة لأنها ترتبط بأساس الحركات على أواخر الكلمات وتلك هي أسباب الإعراب والبناء ويذهب العقاد إلى أنَّ النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها الظاهرة و المقدرة يقول: «القصود الذي لا ريب فيه أنَّ العامل حقيقة لا تنفصل عن أثرها في حركات الإعراب» ومما يقف إلى جانب العامل الأستاذ عباس حسن على الرغم من أنه سبب في تعقيد النحو وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، إذ يقول: «فالأخذ برأي الجمهرة في أمر العامل إنما هو أخذ بالأيسر عملا وتطبيقا وإفادة بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأنَّ الذي يجلب الحركات ويغيّرها ويداور بينها إنما هو المتكلم» وممن يقف إلى جانب العامل الدكتور عبده الرَّاجحي إذ يقول "والحق أنَّ قضية العامل - في أساسها - صحيحة في التحليل اللغوي و قد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي" ومن هؤلاء أيضا الدكتور عبد الكريم مجاهد إذ يقول "فرغم ما يعتري

¹ - مهدي المخزومي، في النحو العربي " نقد و توجيه"، دار الرائد العربي بيروت لبنان، ط2، 1916م ص: 63.

نظرية العامل من وهن أو ارتباك أو ضعف أو تناقض أو نقص هنا أو هناك - فإنها تبقى النظرية التي لا بديل لها في التحليل النحوي العربي»⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أنّ فكرة العامل تعدّ الفكرة الرئيسية في النحو العربي إلا أنه قد ظهر في مسيرة الدرس النحوي من رفض فكرة العامل و خرج عليها، وقد كان رفضهم بين رفض جزئي عبّر عنه أصحابه في كلمات قليلة و بين رفض كلي لفكرة العامل النحوي السائد بين النحاة والدعوة إلى إرساء منهج نحوي آخر لا يقوم على العامل⁽²⁾.

نستنتج مما سبق أنّ الدرس النحوي لا يمكنه الاستغناء عن العامل، فقد أخذت من جهد النحاة الكثير إنجازا علميا وجهودا جبارة في خدمة الدرس النحوي باعتبارها خير وسيلة لتعليم اللغة والنحو معا.

2. مهدي المخزومي:

وقف الدكتور مهدي المخزومي على جملة من القضايا الأساسية، و هي افتتاحه درس النحو بالجانب الصوتي الذي يعد جزء هام في الدراسة متمثلا ذلك في حروف الهجاء ومخارج الحروف والصفات، وهي القضايا التي كانت مغفلة في الدرس النحوي القديم، كما تطرق إلى بنية الكلمة وحددها بأربعة أقسام (فعل، اسم، أداة، كناية) بدلا من التقسيم القديم اسم فعل حرف، وتقسيمه الجملة إلى ثلاث أنواع و النوع الثالث هو الجملة الظرفية التي لم يذكرها القدامى، كما اعتمد على مجموعة من المصادر الأساسية منها كتاب "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى وابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة فقد استعار من توجيهات هذا الأخير إسقاط العامل اللفظي والاكتفاء

¹ - عبد الله أحمد بن أحمد مُجَدِّد، النحو العربي بين القديم والحديث "مقارنة وتحليل"، ص: 191-192.

² - خليل أحمد عمارة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه و دوره في التحليل اللغوي، ص: 62-63.

بالعوامل المعنوية، رفض أنواع القياس، رفض التأويل... ومما استحدثه الكاتب من تجاربه الخاصة العناية بالدراسة الصوتية تبسيط الإعراب و تيسيره على الطلاب⁽¹⁾.

وقد عني المخزومي منذ بداية رحلته العلمية و اشتهرت محاولته في أرجاء الوطن العربي ولا سيما كتابيه النظري و التطبيقي⁽²⁾.

يقول ابراهيم السقا: «و مباحث الدكتور مهدي المخزومي تعدّ من أمتع الدّراسات العلميّة فإنها قائمة على أساس علمي متين و كم شهدنا في جيلنا مشروعات كثيرة رسمت لتهذيب مادة النّحو المدرسي و ألفت لها لجان طويلا ثم انقضت و لم تكن لها نتائج مطلقا أو كان بعضها نتائج أولية في المصطلحات وحدها دون أن تمسّ جوهر النّحو ولم تقل الكلمة الأخيرة في منهج تطوير النحو قبل ظهور كتابه ولعلّه يسدّ الفراغ ويحقق الأمل الذي يصبو إلى تحقيقه النّحاة لأنّه يقوم على الأسس العلمية السّليمة»⁽³⁾.

فقد حاول مهدي المخزومي توجيه الدّرس النّحوي إلى الوجهة اللغوية التي رآها أشبه بطبيعته، حيث تأثر المخزومي بإبراهيم أنيس في تقسيم الجملة على أساس معيار الاسناد ولكنّه كان أدق منه في تحديد أصناف الجملة وفق هذا المعيار، ومن جديد تقسيمه للجملة العربية انتقاده طريقة القدامى في التقسيم و يوضّح قائلا: «ينبغي أن يبنى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللّغة، ويستند إلى ملاحظة الجمل ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال، وينبغي

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة و التجديد، ص: 210-218 .

² - حسن منديل حسن العكيلي، محاولات التيسير الحديثة" دراسة و تصنيف و تطبيق"، ص: 48.

³ - أحمد جلابلي، محاولات تيسير النّحو عند مهدي المخزومي، مجلة الذاكرة تصدر عن مخبر التراث اللّغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد التاسع جوان 2017، ص: 111.

أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا المسند إليه كما فعلوا، لأنَّ أهمية الخبر أو الحديث إنما يقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة»⁽¹⁾.

فتقسيمه للجملة إلى ثلاث أنواع لم تكن من بنات أفكاره قد استقاها من عند ابن هشام، والجملة عند ابن هشام ثلاثة لا اثنان وقد مرَّ بنا قسمان الجملة الفعلية والجملة الإسمية، أما القسم الثالث الذي عرض له ابن هشام فهو ما سمَّاه بالجملة الظرفية وهي الجملة المصدرية بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد؟ أفي الدار زيد؟ إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبر عنه بها .

فالجملة الظرفية عند ابن هشام تقوم على أساس أن يكون الظرف أو الجار والمجرور طرف إسناد و أن يتقدم المسند إليه وأن يعتمد على شيء كالنفي والاستفهام وغيرهما⁽²⁾، والنوع الثالث "الجملة الظرفية" التي لم يذكرها القدامى بإجماع مثل الفعلية والاسمية فالمخزومي لا يوافق تقسيم القدماء للجملة على إسمية وهي التي تبدأ باسم، وفعلية التي تبدأ بفعل، يقول "أبي الناس على تقسيم الجملة إلى جملة إسمية وجملة فعلية وهو تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي ولكنهم بنوا دراساتهم اللغوية على غير منهج فلم يوافقوا إلى تحديد الفعلية والإسمية تحديدا يتفق مع طبيعة اللغة" ⁽³⁾

فالجملة الإسمية هي التي تبدأ بالاسم، و الجملة الفعلية هي التي تبدأ بالفعل، أو كما قال ابن هشام الإسمية هي التي صدرها اسم، "كزيد" والفعلية هي التي صدرها فعل "كقام"، ويرى

¹ - محمد يزيد سالم، الجملة في التفكير النحوي عند مهدي المخزومي، دراسة في المفاهيم والأقسام مجلة العدد في اللسانيات وتحليل الخطاب، العدد الثالث، ص: 250 .

² - مهدي المخزومي، في النحو العربي " نقد و توجيه "، ص: 50 .

³ - أحمد جلايلي، محاولات تيسير النحو عند مهدي المخزومي، مجلة الذاكرة تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، ص: 114 .

المخزومي أنّ هذا التحديد للجملة الاسمية والجملة الفعلية تحديد ساذج لأنّه يقوم على أساس التفريق اللفظي المحض.

كما قسّم بعض علماء في علم اللّغة الحديث الجملة إلى قسمين كبيرين، الجملة الفعلية والجملة الاسمية مع الإشارة أنّ هذا التقسيم واقع في جميع اللّغات⁽¹⁾.

(د) إسهامات المجامع اللغوية في تيسير النحو :

1. ندوة اتحاد المجامع اللغوية بالجزائر :

في ندوة اتحاد المجامع اللغوية التي عقدت بالجزائر سنة (1976)، نصّت على جملة من القرارات الهامة و هي :

- الرّبط بين علم النحو وعلم المعاني الذي فصل عنه.
 - الاعتماد على التراث والحديث كمصدرين هامين في اقتباس الشواهد وكذا النصوص الأدبية.
 - الإبقاء على الإعراب التقديري و المحلّي.
 - إحداث دراسة الأصوات حرصا على اكسابهم النطق السليم⁽²⁾.
- في حين شكلت وزارة المعارف المصرية لجنة من الدكتور طه حسين وأحمد أمين و ابراهيم مصطفى وعلي جارم وعبد المجيد الشافعي ومُجد أبو بكر للنظر في تيسير النحو والبلاغة، وقد جاءت بنتائج منها :

¹ - عبد الله أحمد حمزة النهاري، الجملة في الدرس النحوي، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14، مج 15 أبريل 2018، ص:31.

² - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 265-266.

وجوب الاستغناء عن الإعرابين التقديري والمحلي ورفض تقسيم العلامات الإعرابية على أصلية و فرعية و جعلها كلها أصلية في مواضعها⁽¹⁾، يقول أبو الهيجاء: «يرى المجمع أن ما انتهى إليه اتحاد المجامع العربية من الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلي دون تعليل، أي دون تكليف التلاميذ تعليل خفاء الإعراب فيه تيسير في تعليم النحو العربي.» ولا شك أن في إلغاء الإعراب التقديري والمحلي تيسيرا على الطلبة في النحو التعليمي، فهو يكفيهم عناء التعليل والإطالة في الإعراب⁽²⁾.

وقد لاقت مقترحات اللجنة صدى واسعا ممن رأوا أن هذه القرارات خروج على قواعد العربية ومن هؤلاء أمين الخولي ومُجد عرفة⁽³⁾.

وطلب المجمع من وزارة التربية والتعليم أن تؤلف كتب النحو على أساس قراراته في التيسير، وتعرض على المجمع لمراجعتها واستكمال ما قد ينقصها واستجابت الوزارة الطلب وأخذت الناشئة تتعلم النحو الميسر⁽⁴⁾.

في حين اقترح شوقي ضيف إلغاء الإعرابين القديري والمحلي، واستأنس في ذلك بما انتهى إليه مجمع بعد دراسة تقرير لجنة وزارة المعارف للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف من الاستغناء عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات، فيقول: «فلا داعي لأن يقال في مثل: هذا الفتى، الفتى فاعل مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها التعذر و لا في مثل: جاء القاضي، القاضي فاعل مرفوع

¹ - حسن منديل حسن العكيلي، التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي ص: 180.

² - طارق إبراهيم الزيادات تيسير مُجد الزيادات، من محاولات تيسير النحو العربي محاولتا: ابراهيم مصطفى ومجمع اللغة في القاهرة نموذجاً نقد وتقييم مجلة الأزهار، جلد 3 يوليو ديسمبر، 2017 ص: 233.

³ - ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الأردن 2008 ص: 225 .

⁴ - مُجد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق و المغرب، دار الكتب العلمية، ط2 بيروت لبنان 2008م ص: 568.

بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل بل يكتفي في مثل هذا الفتى والقاضي بأن كلاهما فاعل فحسب»⁽¹⁾.

وقد أشار الدكتور شوقي ضيف في مذكرته التي قدّمها في هذا الموضوع إلى قرار المجمع اللغوي في دمشق و المجمع العلمي العراقي بالإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلي، ثم أشار إلى التوصية التي أصدرها اتحاد المجمع اللغوية الذي انعقد في الجزائر سنة (1976) و التي تجيء موافقة لقرار مجمع اللغة بدمشق⁽²⁾.

كذلك يشير خليل عمارة في كتابه إلى إلغاء الإعراب المحلي إذ يقول: «فإن قلت مثلاً "إن يدرس علي فهو ناجح"، فلا وجود للحركة الإعرابية " فهو ناجح" لذا لا حاجة إلى القول بها إذ أنّ القياس اللغوي لا يقتضيها و لا دور لها في المعنى و القول بما ضرب من العبث»⁽³⁾، والواضح أنّ الدكتور "عمارة قد خلط بين الإعراب المحلي والإعراب التقديري فهو - هنا - يتحدث عن إعراب الجملة على المحل غير أنه ذكر تقدير الحركة و من المعروف أنّ الحركة لا تقدر⁽⁴⁾.

نستنتج ممّا سبق أنّ قضية الاعرابين التقديري والمحلي من المسائل التي شغلت الباحثين في اللغة العربية، و جعلتهم ينقسمون إلى طائفتين طائفة قضت بوجودها وطائفة أنكرت وجوبها فما من شك في أنّ هذه الدّعوات ما هي إلاّ ضرب للعربية في عقر دارها. ومن وجهة نظري أنّ الاعرابين التقديري والمحلي سمة بارزة في اللغة العربية ولا يمكن الاستغناء عنه مهما طال الزمن.

¹ - محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر " دروس في القواعد و المعاني و الإعراب تجمع بين الأصالة و المعاصرة وفق قارات مجمع اللغة العربية"، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة (ط 1)، ص: 12 .

² - جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص: 56 .

³ - خليل أحمد عمارة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص: 91 .

⁴ - عبد الله أحمد بن أحمد محمد، النحو العربي بين القديم والحديث "مقارنة وتحليل" ص: 288 .

المبحث الأول: المحتوى النحوي المطلوب ومراحل تقسيمه

تُعد مادة النّحو العربي العمود الفقري للغة العربية، فأبى نشاط لساني يريد المتكلمّ انجازه فإنه لا يمكن لدور النّحو أن يغفل في ذلك النشاط باعتبار النّحو "انتحاء سمت كلام العرب" والهدف من تعلّم النحو حفظ اللسان البشري من الزلل وصونه من السقوط في الانحراف عن المطلوب.

أ) القواعد في المرحلة الابتدائية :

1. أهمية المرحلة الابتدائية:

تُعد المرحلة الابتدائية في حياة التلميذ أهم وأخطر مرحلة في حياته الدراسية، فالتلميذ كالصفحة البيضاء في يد أي مسؤول، يخط عليها ما يشاء، والتعلّم في الصغر كالنقش على الحجر فأولى مهارات التي ينبغي تعليمها للطفل هي مهارة الكلام المستقيم، ولا تقوم هذه المهارة إلاّ ببناء على مهارة الاستماع الجيد فاللغة الجيدة و اتقانها كلاما وكتابة ينبغي أن يكون لها الصدارة في حياته.

كما ذكر مؤلف الكتاب بعض مقترحات محاور المرحلة الابتدائية منها نشاط القواعد في المرحلة الأساسية والثانوية وفي المرحلة الجامعية (1).

في حين يتضح لنا من جهة أخرى أنّ مرحلة التعلّم الابتدائي مرحلة التفتح في حياة الطفل، وبداية خروجه من التمرکز حول ذاته إلى الانفتاح على الجماعات الأولية الثانوية (2).

كما يرى الدكتور "نجم عبد الله غالي" أنّ المرحلة الابتدائية مرحلة دراسية مهمّة تُعد الناشئ بالقدرات التي يعتمد عليها في قابل أيامه، وتعيّنه على مواصلة تعلّمه في المراحل الدراسية الأخرى

1 - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 273-277.

2 - براهمي براهمي، معلّم المرحلة الابتدائية وتحديات تعامله مع التلاميذ ذوي صعوبات التعلّم، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30 سبتمبر 2017، ص: 227.

وتعدّه للحياة التي تتطلب مهارة في الأداء و دقة في التعبير و طلاوة في القول و هي المرحلة الأولى في سلّم النّظام التعليمي⁽¹⁾، بل هي البداية الحقيقية لعملية التّمنية الفكرية لمدارك الأطفال في هذا السنّ و اكسابهم الوسائل الأولى لاكتساب المعرفة والمهارات المختلفة من قراءة وكتابة وعلوم متنوعة و نشاطات أخرى فالطفّل في هذا السن يدخل إلى المدرسة ولديه الكثير من المهارات والمواهب التي عليه تعلّمها و اكتسابها من البيت أو البيئة التي يعيش فيها، فيأتي دور المدرسة والمعلّم هنا في كيفية صقل تلك المواهب والمهارات وإبرازها وتنميتها لزيادة قدرات الطفّل الإبداعية، وكم نلاحظ أنّ الكثير من الأطفال يدخلون المدرسة في سن السادسة وهم يجيدون القراءة و يحفظون الكثير من الأناشيد و يجيدون الرّسم وغيره. فالمرحلة الابتدائية مرحلة الأساس التعليمي لجميع مراحل التعليم التالية حيث أنّها بداية القراءة والكتابة وهما أساس العلم و التعلّم⁽²⁾.

وعليه ومنخلالما سبق يتّضح لدينا أنّ المدرسة الابتدائية هي مرحلة التكوين الشخصي والفكري والمهاري والمعلوماتي للتلميذ، وتنبع أهميتها من كونها البداية الحقيقية للتكوين و الاكتساب للمهارات و النشاطات مختلفة .

2. متطلّبات المرحلة الابتدائية :

ما ينبغي أن يتعلّمه التلاميذ في هذه المرحلة الابتدائية لا يتعدى القضايا التي تقدم لهم ما يكون ذا قيمة في حياتهم والمعلومات التي لها قيمة في حياتهم هي كل ما يتّصل بحياته الحاضرة والمتعلقة بحاجاته القيمة ولا يكون للقضايا هذه القيمة إلا إذا اتصلت بحاجاتهم كأفراد وسط مجتمع

¹ - نجم عبد الله غالي الموسوي، دراسات تربوية في طرائق تدريس اللغة العربية " دراسات لمعالجة بعض المشكلات التربوية"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1 (2014)ص: 145.

² - ويكيبيديا، أهمية المرحلة الابتدائية، بتاريخ 27 يناير 2019 04:49.

موسوم بجملة من الخصائص وهي لغته التي تعد وسيلة التواصل بين أفرادها، ففي هذه المرحلة ينبغي تزويدهم بالمعلومات التي تخصهم كأفراد في مرحلة الطفولة ومنها تحقيقهم للأهداف المطلوبة⁽¹⁾.

يرى "نجم الله عبد غالي الموسوي" أنّ اللّغة العربية في المرحلة الابتدائية الأداة التي تساعد التلميذ في عملية التفكير والنشاط العقلي عموماً، وهي الأداة التي يستخدمها في الاتصال بالمجتمع و التعامل مع غيره من الأفراد لتحقيق المناهج والحاجات وتساعد في السيطرة على المواد الدراسية المختلفة في المدارس الابتدائية، ويهدف تعليم اللّغة العربية في المدرسة الابتدائية إلى تزويد التلاميذ بالمهارات الأساسية اللازمة في القراءة و الكتابة واكتسابه بعض المفردات والتراكيب والمعاني للانتفاع بها في حياته اليومية⁽²⁾.

كما يشير في هذا الصّدّد الدليمي وحسين إلى أنّ هناك جملة من الأهداف العامّة في تدريس مادة اللّغة العربية في المرحلة الابتدائية و هو كما يأتي :

- 1- تعويد المتعلّم صحة إخراج الحروف من مخارجها الصحيحة.
- 2- تمكين المتعلّم من الإلمام بالقوانين الصرفية المتعلّقة بصياغة الكلمة وسلامة بنائها ليستطيع تلفظها بشكلها الصحيح والتعبير بها عن المعاني المناسبة.
- 3- تطوير قدرة المتعلم على ضبط أواخر الكلمات ومعرفة أثر العوامل الداخلة عليها وأثر الضبط في معنى الكلمة ووظيفتها.
- 4- تمكين المتعلم من إدراك وظيفة الكلمة في الجملة وأثر موقعها من السّياق في تحديد معنى الجملة⁽³⁾.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة و التجديد، ص: 279- 280.

² - نجم عبد الله الموسوي، دراسات تربوية في طرائق التدريس اللغة العربية - دراسات تطبيقية لمعالجة بعض مشكلات التربية ص: 18.

³ - المرجع نفسه، ص: 146-147.

3 أنشطة ما قبل القواعد النحوية :

ما يطرحه بعض الباحثين هو أن نعلّم أطفالنا في هذه المرحلة نشاط القراءة كخطوة تسبق تعلم اللّغة بنحوها وصرّفها، والهدف من ذلك هو المطابقة بين الكلمة المسموعة والكلمة المرئية، فالقراءة تجعل التلميذ قادرا على النطق السليم وتجريد الحروف وتمييزها من بعضها البعض صوتا وكتابة، كما أنّ نشاط المحادثة يعد أكثر فعالية من نشاط الكتابة فالمحادثة تهيئ للقراءة و الكتابة تهيئة صوتية ونفسية، فبالقراءة يتعلّم الطفل الجديد في الأداء وبالمحادثة يطبق ما يكون قد وعاه شريطة أن يدرّب الطفل على حسن الإصغاء وفن الاستماع وعليه فلا بد أن يدرس النحو في السنوات الأولى من التعلّم في حصص مستقلة لأنّ الطّفّل يكون عديم المحصول اللّغوي وبالتالي فهو بحاجة إلى السّماع أولا ولذا ينبغي أن يتعلّم اللّغة ثم القواعد⁽¹⁾.

كما يرى مُجّد صلاح الدين المجاور في كتابه أنّ القراءة نشاط فكري يقوم به الإنسان لاكتساب معرفة أو تحقيق غاية و هي من غير شك أهم نوافذ المعرفة الإنسانية التي يطل منها الإنسان على الفكر الإنساني طولا وعرضا و عمقا واتساعا وهي أدواته في التعرف والارتباط بالثقافات المعاصرة و الغابرة⁽²⁾.

ويرى الأستاذ أنطوان صيّاخ في كتابه أنّه من المتعارف عليه أنّ القراءة هي المدخل لكل تعلم فبدونها لا يدخل المتعلّم إلى عالم الكلمة المكتوبة التي تشكل الحجر الأساس لكل بناء معرفي وبدونها لا يمكن للمتعلّم أن يفك رموز الحضارة المكتوبة أو أن يدرك تجليات الثقافة المعاصرة³ كما تفترض القيام بنشاطات فكرية تشكل أساس الفهم القرائي و هي التعرف إلى الأصوات والرموز

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 280-281.

² - مُجّد صلاح الدين مجاور، تدريس اللّغة العربية في المرحلة الثانوية، دار الفكر العربي- القاهرة، (د ط) (2000م) ص: 291-295.

³ - أنطوان صيّاخ، تعليمية اللّغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، (ط 1)، (ج 2)، ص: 66.

اللغوية و التذکر الضروري لعملية التعرف هذه ووضع التصورات الفكرية من خلال التقدم في قراءة النص⁽¹⁾.

كما يرى سعدون محمود الساموك في كتابه أنّ الغرض الأساسي من القراءة هو أن يفهم المتعلّمون ما يقرؤون يتبع ذلك اكتساب المعرفة، و عن طريق القراءة يحقق المتعلّم أمور منها:

– التلذذ بثمرات العقول التي قامت بكتابة ما يقرؤون.

– تعويد المتعلمين إجاد النطق.

– تعريفهم بحسن التحدث.

– تدريبهم على روعة الالقاء.

تنمية ملكة النّقد و الحكم لذلك فالقراءة عمل فكري⁽²⁾ و إذا توفرت الرّغبة في التعلّم فلا بد من القراءة، إذ هي المفتاح الذي يلج المرء من أبوابه إلى كل مجالات العلم و بالقراءة يكسب الطفل المهارات في القراءة المختلفة وحسن الأداء واستيعاب المعنى و تمثيله الكسب اللّغوي كتنمية ثروة المفردات والاستطاعة على معرفة التراكيب الجديدة .

وظلاب هذه المرحلة صغار الأعمار أطفال عندما يبتدئون حياة التعلّم، ربما يكونون في السادسة أو أكبر بقليل من أعمارهم، و تعليمهم القراءة أمر صعب إذ أنّ هذه الصعوبة تُحتم على المعلمين جهداً أكبر من الجهد الذي يقدمه المتعلمون في المراحل المتقدمة، وأشهر الطرق التي يمكن إتباعها مع هذه الأعمار هي تعليم الحروف، التدرّج منها إلى الكلمات، ثمّ التدرج منها إلى الجمل،

¹ – ينظر: أنطوان صياح، تعليمية اللّغة العربية، ص: 66.

² – سعدون محمود الساموك، هدى علي جواد الشمري، مناهج اللغة العربية وطرق تدريسها، دار وائل للنشر، ط1 (2005)، ص: 171.

و يعني جلب انتباه الصّغار إلى الحروف وأصواتها والتدرّج منها الى نطق الكلمات التي تتكون من حروف قليلة كالكلمات المتألّفة من حرفين فأكثر مثل " أب، أم، أخ .. إلخ⁽¹⁾.

وإذا أخذنا بلغة التحدّث و الاستماع فليست هنالك حاجة إلى تعلّم النّحو وليس له مكان في منهج تعليم اللّغة، أما إذا أخذنا في الاعتبار لغة الثقافة من القراءة والكتاب فالتلميذ لا بد أن يمارس التدريب على النحو و لا بد أن يكون للنحو مكان في منهج تعليم اللّغة إذ أريد الإبقاء على المهارات المرتبطة بها او أريد الاستعمال الفعل لها⁽²⁾.

ويواصل صلاح الدّين حديثه عن مهارة الاستماع، و يرى أنّ الاستماع العمود الرئيسي للتعلّم اللفظي أثناء السنوات الأولى من المتعلّم و الاستماع ضروري في فهم القراءة حتى يصل التلميذ إلى الصفوف العليا من دراسته الثانوية، فالدقة في الاستماع و القدرة على التمييز فيه يساعد التلاميذ على أن يحصلوا الأفكار الرئيسية في الموضوع أكثر من التفاصيل، و أنّ عدم التدريب على عمليات الاستماع يؤثّر على تعلم القراءة جيدا، و بما أنّ مهارات القراءة والاستماع مرتبطة فإن النّمو في واحد منها يجب أن يظهر أثره في الاخر، فالقراءة يجب أن ترتبط بمناقشة يستمع فيها التلميذ و يتحدث إذا كانت ثروة التلميذ اللفظية ودرجة الفهم و التذكّر عنده متقدّمة⁽³⁾.

ومن هنا نستنتج أنّ مهارة القراءة و الاستماع و المحادثة أساس العلم و التعلّم، لقوله تعالى في سورة العلق: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)﴾ [العلق: 01-05] فهي مهارات تساعد على اكتساب اللّغة لذا يجب الاعتناء بها والتركيز عليها في قاعات الدرس.

¹ - ينظر: سعدون محمود الساموك، هدى علي جواد الشمري، المرجع السابق ص: 172-173 .

² - مجّد صلاح الدّين المجاور، تدريس اللّغة العربية في المرحلة الثانوية، ص: 373 .

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص: 171-173 .

(ب) نشاط القواعد في المرحلة الجامعية:

1. القواعد النحوية في التخصصات الأدبية :

يرى عبد المجيد عيساني أنّ الاختيار الصائب لمؤلف من المؤلفات المختصرة القديمة التي تعرض موضوعات النحو بطريقة مبسطة تعين متخصصي علوم اللسان العربي على تحقيق دراسة معمّقة ومنظمة وكذا يساعدهم على التحكّم في المادة النحويّة هذا لأن العودة إلى المنبع الرئيسي للنحو ضرورة لا بد منها مع التركيز على عرض ومناقشة المواضيع النحوية عرضا شفويا باستخدام الفصحى وهذا ما يسمى "العمل التطبيقي" والغرض منه هو إعانة الطالب على التكلّم بطلاقة⁽¹⁾. فمقترحات النحو وقواعده تخص أيضا المرحلة الجامعية بمختلف تخصصاتها بدءا بأصحاب التخصص كما نشير إلى أنّ «النحو في المراحل الجامعية ليس من صلاحية معلم قواعد النحو وحده، بل من مجموع الهيئة التدريسية التي تسهر على تبليغ الكلام صحيحا معياريا»².

والحديث عن أصحاب التخصص يختلف عن التخصصات الأخرى لأن المتخصصين في اللسان العربي ملزمون أكثر من غيرهم على التعمق أكثر في المسائل النحوية وإدراكها لأنها تدخل مجال تخصصهم فعلاقتهم باللغة ونحوها علاقة وطيدة و يجب إدراك مدى عمق هذه العلاقة والعمل عليها.

ومع ذلك على أساتذة الجامعات أن يركّزوا على الموضوعات الضرورية ويتفادوا التعليقات المطولة و الخلافات التي لا فائدة منها «فهذه الكتب هي مورد الأساتذة الذي ينقلون منها مادتهم العلمية لطلاب الجامعات فإنّه لا ضرر ولا ضرار في ترك تلك العلل الجدلية النظرية و الاكتفاء بالعلل التعليمية»⁽³⁾.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 300-301.

² - صالح بلعيد، ضعف اللغة العربية في الجامعات الجزائرية، دار هومة، (د ط)، (د ت)، ص: 20.

³ - مُجد العبد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، عالم الكتب القاهرة، (ط1)، (1989)، ص: 40.

وعلى متخصصي علم اللسان العربي أن يحققوا أمرين في النحو :

1. التحكّم في المادة النحوية.

2. الاطلاع على منابع الأساسية للمادة النحوية⁽¹⁾.

2. القواعد النحوية في التخصصات شبه الأدبية:

يرى الكاتب أنّ إتقان النحو والصرف جزء مهم في هذه التخصصات لأنّها تدخل في طبيعة عمل أصحاب هذه التخصصات فالواجب إتقان اللّغة وقواعدها⁽²⁾.

لأنّه وفيما يخص أصحاب التخصصات شبه الأدبية أي «المتقنون ثقافة إنسانية تخصصوا فيها» [...] نجد منهم كثيرين مخلصين حقا في رغبتهم العميقة لإجادة اللغة العربية ونحوها وصرفها، لاستخدامها في التأليف، والقراءة والحديث الجاد بمستوياته المختلفة، ولكن من الحق أنّهم لا يستطيعون ذلك [...] والسبب الأكبر للإخفاق في استخدام اللغة على مقتضيات النحو وأساليب الفصحى يعود إلى ما نحن بصدده من فشل التقريب بين تركتنا النحوية كما ورثناها، تلقى الدارسين لها بصورة سهلة ميسرة⁽³⁾.

وعلاقة أصحاب هذه التخصصات تختلف عن علاقة أصحاب التخصصات الأدبية، لكنها لا تبعد كثيرا عنهم، فأصحابها غير ملزمين لكنّ حاجتهم إلى اللّغة تفرضها طبيعة عملهم فهم أيضا في حاجة إلى التحكّم في المادة النحوية لاستعمالها في حياتهم العملية.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 301.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص: 302.

³ - مُجد العبد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص: 59.

3. القواعد النحوية في التخصصات العلمية:

دراسة اللغة وإتقان صرفها و نحوها أمر مطلوب في مثل هذه التخصصات وذلك باختيار النصوص العلمية التي تخدم طبيعة دراستهم⁽¹⁾.

فأصحاب التخصصات العلمية وهم «المثقفون في العلوم التجريبية من طب وهندسة وكيمياء وغيرها نجدهم قد مروا في دراستهم العامة باللغة العربية ونحوها وصرفها ولكن رصيدهم منها رصيد ضعيف للغاية أو بعبارة أدق: رصيدهم من استعمالها أضعف من الوصول إلى مستوى التمكن والافهام، فيندر أن تجد بينهم من يجيد استعمال العربية في التعبير عن أفكاره، ويندر أكثر من ذلك أن تجد من ينطقها بصورة صحيحة على حسب مقتضيات النحو وقواعد العربية [...] وليس من النادر أن تسمع في كلامهم الخلط بين لغة عامية ركيكة وألفاظ وتعبيرات أجنبية للتعبير عن أفكارهم»⁽²⁾.

فمع أنهم غير ملزمين كغيرهم من المتخصصين بإتقان علوم اللغة لأنّها لا تدخل في طبيعة عملهم إلا أنه لا ضير في التعرف على موضوعاتها الصرفية والنحوية واستعمال النصوص التي تناول المادة التي يدرسها أصحاب التخصص العلمي باللغة العربية .

ج) صحّة رأي ابن خلدون في تحديد مراحل التعلّم:

اهتمّ ابن خلدون من جهته باللّغة العربية "اللّسان العربي" «، خاصة نحوها باحثاً عن مواطن الضعف فيه رغبة منه في إيجاد حلول خادمة له من أجل تجسيدها في الجانب التعليمي⁽³⁾ . وهذا لوعي منه بأهمية التعليم في بناء الحضارة.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، المرجع السابق، ص: 303.

² - مُجد العبد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص: 60.

³ - فتيحة حدّاد، ابن خلدون وآراؤه اللغوية والتعليمية "دراسة تحليلية نقدية"، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (2011)، ص: 69.

وقد حدّد ابن خلدون لتعليم قواعد النّحو ثلاث مراحل، وفي كلّ مرحلة على المعلّم مراعاة:

1. قوّة استيعاب كلّ فرد.

2. التدرّج في تناول المسائل العلميّة⁽¹⁾.

هذا لأنّ قدرات الأفراد تختلف من شخص لآخر و إدراك هذه الفروق ومراعاتها مهمة المعلّم الناجح الذي يعمل على تفادي حشو ذهن الطالب بالمعلومات و مراعاة التدرّج السليم في عرض المعلومات فعلى «المعلّم أن يتدرج مع الطالب بتلقيه مسائل من كلّ باب، هي أصول ذلك الباب، دون أن يدخل معه في التفصيل بادئ ذي بدء، ومراعي قدرته وقابليته على فهم ما يلقي عليه»⁽²⁾.

وابن خلدون يرى أنّ التعلّم يبدأ بالإلقاء في أول المراحل التعليمية، ليصل إلى طور المحاكاة والتلقين في مراحل لاحقة.

أمّا تقسيمه لمراحل التعلّم فكان كالاتي:

المرحلة الأولى: تقابلها مرحلة التعليم الأساسي يقوم فيها المعلّم بتقديم شرح موجز لأصول الباب المراد تعليمه بهدف تحصيل الملكة في علم ما، مع اعتماد دروس بسيطة و مراعاة مدارك التلميذ وقوّة استيعابه.

المرحلة الثانية: تقابلها مرحلة التعليم الثانوي وهنا يعمل المعلّم على الارتقاء أكثر بمستوى المتعلّم، ففي هذه المرحلة يستوفي المدرّس الشرح والبيان.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص:304.

² - عبد الأمير شمس الدين، الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرق، الشركة العالمية للكتاب،(ط1)، (1991)، ص:79.

المرحلة الثالثة: و هي مرحلة التخصّص فيها يتعمق الفهم لدى المتعلّم (1).

وقد أدرك ابن خلدون الغاية والهدف من العملية التعليمية وأهميتها في بناء المجتمع فاختر لكل مرحلة أسلوباً وطريقة تتناسب وعمر المتعلّم.

(د) كتب حديثة نحوية ميسرة:

كما سبق وتحدثنا عن محاولات القدماء في مجال التيسير فهذه المحاولات بقيت قائمة ومستمرة مع علمائنا المحدثين الذين كانت لهم أيضاً مؤلفات تصب في موضوع التيسير

1. جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني:

من بين الكتب الحديثة التي رأى عبد المجيد عيساني أنّها تخدم قضية التيسير النحوي كتاب جامع الدروس لمصطفى الغلاييني لهذا الكتاب ثلاثة أجزاء كما جاء في قول صاحبه ويضم الكتاب في أجزائه أغلب موضوعات النحو وقد اتّبع كاتبه أسلوباً سهلاً وواضحاً في التأليف، تقدّم الكتاب مفهوم النحو والصرف وأهميّة تعلمهما ثمّ تلاه جزء آخر خاص بالاسم والفعل وأحوالهما وفي نهاية هذا الجزء تطرّق لمرفوعات الأسماء. أمّا آخر جزء فقد جمع فيه المفعولات والمنصوبات وهكذا انتهى المؤلف (2).

هذه المؤلفات وجدت لغرض تبسيط النحو على المتعلمين وهي بذلك لم تحد عن طريق سابقاتها القديمة في الغاية المرجوة يذكر فيها الكاتب الدافع من وراء التأليف في المقدمة قوله: «فلما رأينا الحاجة ماسة إلى وضع كتب في علم العربية، سهلة الأسلوب، واضحة المعاني، تقرّب القواعد من أفهام المتعلّمين وتضع العناء عن المعلّمين، عمدنا إلى تأليف الدروس العربية، [...] ثمّ أصدرنا جامع الدروس العربية في ثلاثة أجزاء جمعت من القواعد والصرف ما لا يسع الأديب جهله، ومن

¹ - ينظر: المرجع السابق، ص: 304-306.

² - المرجع نفسه ص: 307-308.

يريد بعض التوسع في القواعد العربيّة، لأنّه يشتمل على ما تدعو إليه حاجتهما من قواعد وفوائد، فجاء كتابا جامعا صحيحا⁽¹⁾.

المحدثون لا تقل علاقتهم باللغة أهمية عن علاقة القدماء بها فهم أيضا حريصون على تبسيط علم النحو على المتعلمين، وهذا المختصر ليس فيه أسلوب خاص أو قيمة علميّة كبيرة بل هو عرض للمادة النحوية المعروفة بأسلوب سلس وسهل.

2. التطبيق النحوي لعبده الراجحي:

أيضا من الكتب التي تطرّق لها الكاتب "التطبيق النحوي" لعبده الراجحي وهذا الكتاب يحتوي على بابين: باب للكلمة وآخر للجملة، أمّا باب الكلمة فقد أدرج تحته مصطلحات الأسماء و الأفعال والحروف بناء وإعرابا وذكر فيه الضمائر المتّصلة والمنفصلة. أمّا باب الجملة فقد قسّمها إلى إسميّة وفعلية وشبه جملة وفصل في كل نوع منها و بيّن موقعها و محلّها من الإعراب من عدمه.

و نجد أنّ الكاتب قد تفادى أسلوب السرد في عرضه المسائل النحوية معتمدا بدل ذلك على التطبيق باعتباره أساس العمل النحوي والطريقة الأنسب لتلقي القاعدة⁽²⁾.

وهو الآخر يعرض في مقدمة كتابه السبب الذي دفعه لتأليف الكتاب حيث يقول: .. "ومن الإيمان بضرورة تدريب الطلاب على درس النحو درسا تطبيقيا نقدّم هذا الكتاب، وقد قسّمناه بابين: أوّلها عن الكلمة، وانيهما عن الجملة، ثمّ ألحقنا به قسما خاصا عن بعض المتفرقات التي لها استعمالات معيّنة بالإضافة إلى نماذج إعرائية، [...]"، و غنيّ عن البيان أنّ هذا الكتاب لا يعرض لشرح أبواب النحو جميعها على طريقة الكتب التفصيليّة و إنّما يهدف إلى تقديم

¹ - مصطفى الغلاييني، مر عبد المنعم خفاجة، جامع الدروس العربيّة، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا بيروت، (ج1)، (ط30)، (1994م)، ص: 5-6.

² - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 310-311.

الاستعمالات المختلفة للجملة مع تحليلها تحليلاً نحويًا تطبيقيًا، ولقد دلت التجربة على أنّ هذه الطريقة التطبيقية - بجانب الدرس اللغوي - تأخذ بيد الطالب إلى فهم أصول الجملة العربية وإلى إدراك نظامها ومن ثمّ إتقان النحو إتقاناً واضحاً⁽¹⁾.

ما ميّز هذا المختصر أنّ صاحبه قد أتبع المواضيع النحوية تطبيقات تعين على اكتساب المادة النحوية وفهمها فهما صحيحاً اعتماداً على الأمثلة التي تصاحبها وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على إدراك المتقدمين للخطر الذي يحيط بعلوم اللغة عامة وعلم النحو خاصة، ومواجهة النفور والإعراض عنه من طرف المتعلّمين كانت السبب الرئيسي لتأليف هذه المختصرات.

هـ) شروط اختيار الأمثلة والشواهد:

إنّ الأمثلة والشواهد جزء مهم من الدرس النحوي ذلك أنّ القواعد تحتاج أمثلة توضيحها، والحديث عن التيسير النحوي يشمل أيضاً تبسيط الأمثلة، فبعض الشواهد التي أتى بها القدماء لا تتناسب ومستوى المتعلّم اليوم فهي معقّدة ولا تلامس حتى واقعه المعيش أمّا بعضها الآخر فرغم بساطته إلاّ أنّه أصبح مستهلكاً وكثير الاستعمال بهذا يكون باعثاً على الركود الفكري فقد نجد الأمثلة نفسها متكرّرة في عدد من كتب القدماء وانتقلت عدوى الأمثلة المذكورة حتى إلى المحدثين فأغلبها تضرب عن "زيد".

وانتقاء الأمثلة أمر ضروري لا بد منه لا يقل أهمية عن انتقاء المواضيع النحوية لأنّ موضوع التيسير عليه أن يشمل جميع جوانب النحو بما فيها الأمثلة والشواهد⁽²⁾.

فالمثال يجب أن يكون جميل اللفظ راقياً الأسلوب يحمل قيماً اجتماعية، تغرس في التلميذ مجموعة من المبادئ.

¹ - عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (ط2)، (1998م)، ص: 09.

² - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 313-315.

فكثيرا ما نرى في حجرات الدرس وخاصة في حصة الدرس النحوي - وهي ما يهمنا- أنّ بعض الأمثلة المقدمة لشرح القاعدة غالبا ما تكون سخيّة حتى إنّ سخافتها تدعو إلى السخرية أحيانا من المادة وعدم الاهتمام بها أمّا بعضها الآخر يكون في «جمل معزولة عن سياقاتها الاستعمالية، تسبقها نصوص تمهيدية ليست نصوصا واقعية، وأمّا هي نصوص مصنوعة بهدف تقديم أمثلة عن موضوع الدرس وهذا المنهج يجعل من العربية جملا مَحْنَطَة لا صلة لها بالحياة»⁽¹⁾.

فمن أسمى الأهداف التي نادى بها علم النحو هي تقويم وتعديل لسان الناشئ العربي لتكون له القدرة على التعبير عن أفكاره دون خطأ، وهذه الملكة تتكون عندما تتوفر الشروط الملائمة والوسائل المناسبة «كاختيار نصوص قصيرة ذات مضمون إنساني نثرا أو شعرا توضع بعد كلّ مجموعة من الدروس النحوية تكوّن قسما متجانسا كالإعراب والبناء وكالنكرة والمعرفة وكالمبتدأ والخبر ونواسخهما، يدرّب الطالب على قراءتها قراءة صحيحة ومضبوطة بعد فهمها وشرح ما غمض من مفرداتها مع المناقشة و التوجيه لما حملته من قواعد الجزء النحوي الذي جاءت بعد، وكذا العناية بالتطبيقات باختيار آيات أو أحاديث أو فقرات ممن خطب العرب أو بعض أبيات من الشعر عقب كل درس نحوي لاستقراء الظواهر النحوية [...]»، وأيضا الأمثلة التي تحمل ثقافة العصر ولغته [...]، هذا في مقابل المعايير التي تساق ثقيلة كرهية يقف بعدها "زيد وعمرو" فيفقد كل شيء معناه وغايته»⁽²⁾. وعليه فإنّ إصلاح الأمثلة والشواهد أمر حتمي لا مفر منه فقط علينا اختيار المنابع التي علينا استقاء الأمثلة و الشواهد منها وهي:

1. القرآن الكريم، ذلك أنّ القرآن صالح لكل زمان ومكان.

2. الحديث النبوي الشريف.

3. الشعر الهادف و النثر المصاغ بحكمة.

¹ - عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية دار المعرفة الجامعية، (دط) (1995)، ص: 107-108.

² - مجّد العيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص: 50-51.

4. النصوص التي تلامس واقع المتعلم⁽¹⁾.

و بهذا يكون الصرح الذي يقف عليه علم النحو متينا بعد إصلاح كل جوانبه.

(و) الدرس النحوي وعلم المعاني:

دعت الحاجة إلى تبسيط علم النحو في وقت من الأوقات إلى فصل بعض العلوم عن بعضها و درس كل علم على حدى لكنّ التعمق في هذه العلوم إلى حد الغلو أفقد هذه العلوم جمالياتها وبساطتها التي كانت عليها عندما كانت لحمة واحدة وكذلك حدث مع علم النحو وعلم المعاني و زبدة القول في هذا الموضوع هو أنّ علم المعاني يقتضيه علم النحو لأنّ بناء أي تركيب يتم على ما في النفس من معاني تحقّقها التراكيب المتراسة والمتناغمة وقد طرحت عدّة اقتراحات بضرورة إعادة وصلهما ببعضهما لأنّهما يكملان بعضهما⁽²⁾.

إنّ علمي النحو والبيان «طرفان يشتركان في خدمة الجملة أو العبارة و بالتالي المفردة اللفظة حيث في ظل هذه المفردة المتن تظهر العلاقة الرابطة بين علمي البيان و النحو بقوة ووضوح، أي أنّ اللّغة بصفة عامّة خاضعة لعلاقات تحكمها، تتمثّل في العلاقات التركيبية والبيانية، [...] فالعبارة اللّغوية لا يقصد منها معانيها الأصليّة التي تفهم من ظاهرة اللفظ/اللّغة، ولا يراد منها دلالتها الأولى التي يدل عليها منطوق العبارة، وإتّما لهذه التراكيب النحوية في علم البيان شأن، لأنّ المعاني الناتجة عن كلّ العمليّات المتشابهة التي تدلّ عليها وتحملها التراكيب هي المرادة وهي موطن البلاغة أو البيان، لأنّه إذ لو لم يتم النحو بربط اللفظ بالمعنى وإيضاح الصّلات بين الصّورة والمضمون، وإدماج دراسة و الدلالات البيانية في دراسة اللّغة وما توحيه من صور بلاغية لما توصلنا إلى معرفة أسرار هذه اللّغة بجزئياتها وأبعادها»⁽³⁾.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 316.

² - المرجع نفسه، ص: 316-320.

³ - فتيحة حدّاد، ابن خلدون وآراؤه اللّغوية والتعليمية "دراسة تحليلية نقدية"، ص: 112-113.

(ز) تنبيهات في صميم التيسير:

إنّ المقررات النحوية في مدارسنا اليوم تعاني الصعوبة والتعقيد، ومن الطبيعي أن نرى نفور التلاميذ منها وعدم الاستجابة لها، بل وقد نلمس كراهية البعض منهم لعلوم اللغة وتحريكهم من حصصها لذا وجب على المختصين العناية بإعداد المقررات المناسبة لكل فئة عمرية.

«كما ينبغي علينا أن نفكر في تغيير الأساس الذي يقوم عليه اختيار قواعد النحو المقررة، بحيث يتعلّم التلميذ ما يحتاج إليه فعلا لا ما يرى النحاة أنّه ضروري لفهم الظاهرة اللغوية وتحليلها»⁽¹⁾.

بحيث «تعد الكتب المدرسية ترجمة للمقررات وهي تؤثر في عمل المدرس والطالب لذا ينبغي أن يعتنى بتأليف هذه الكتب بحيث يتوفر فيها التتابع والاستمرار والتكامل، وكذا يجب أن تكون ملائمة لمستويات الطلبة كافة»⁽²⁾.

ثمّ إنّ «حشو بعض المقررات بالموضوعات التي لا خير فيها ولا ضرورة منها يثقل على المتعلّم كاهله بما أنّ الجهل بها لا يضر الدارس شيئا ومن الموضوعات التي رأى عبد المجيد عيساني في إغائها من المقررات فائدة للمتعلّم و تخفيفا عليه وتحقيقا للهدف المرجو من علم النحو نجد:

1. موضوع الإعلال و الإبدال:

هوّ موضوع يصب أكثر في مجال علم الصّرف وهوّ البحث في أصل الكلمات وتحوّلاتها وعليه طرح الكاتب سؤالين مهمين هما:

¹ - علي أحمد مذكور، تدريس فنون اللغة العربية، دار الشواف، (دط)، (1991)، ص: 336.

² - سعدون مجّد الساموك، هدى علي جواد الشمري، مناهج اللّغة العربية وطرق تدريسها، ص: 125.

هل أدرك الأوائل هذا التحليل؟ وهل ينفع المتعلم معرفته في أطواره الأولى من شيء أو هل يضر جهله به في شيء؟ ثمّ يجيب عن السؤال الأوّل بقوله أنّ هذا التحليل كان اجتهاد التّحاة من أنفسهم و لم يكلفهم به أحد.

أمّا إجابة السؤال الثاني فهي واضحة وهي أنّ معرفة هذا التحليل المنطقي لا يفيد المتعلم شيئاً أكثر من أنّه سيشق على المتعلمين المبتدئين و غير المتخصصين في اللّسان العربي، فإن كُنّا نرجو منفعة من هذا العمل فعلياً أن نحذف كلّ ما من شأنه أن يشقّ على المتعلم من الموضوعات النّحويّة المقرّرة في المستويات الأولى من التعليم و التطرّق لها عليه أن يكون في المرحلة الجامعيّة لأنّ المتخصّص عندها يكون ملزماً بمعرفة مثل هذه المواضيع لأنّها جزء من واجبه العلمي و داخل مجال بحثه⁽¹⁾.

هذا لأنّ المتكلم يستطيع أن ينطق بكلّ ما يحدث من إبدال أو إعلال في كلامه دون أن يتعلّمه أو «...أن يقوم في نفسه سببه أو يعرف علته لأنّه ينطق باللّغة على عادته و كما سمعها، والذين استخلصوا هذه القواعد هم الصرفيون، والغرض من هذه القواعد . كما يقول أبو علي الفارسيّ إنّما ليلحق من ليس من أهل اللّغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو بفصيح⁽²⁾.

لكن هناك من يرى أنّ موضوع الإعلال ضروري «لمعرفة مسلك العربية في التبادل الصوتي، وما يترتب عن ذلك من فهم معاني الكلمات بناء على هذا التبادل [...]»، وهو يدرس في الكليات المتخصصة ويؤخذ منه نماذج وأمثلة لمراحل التعليم العام، حتى في المرحلة الإعدادية⁽³⁾.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 321-324.

² - محمّد حماسة عبد اللطيف، ظاهرة الإعلال والإبدال في العربيّة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، (ج48)، (نوفمبر 1981م)، ص: 154.

³ - محمّد العيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص: 21.

2. المضارع المنصوب بأن المضمره:

يقول عبد المجيد عيساني في هذا الموضوع: «إنّ من التيسير أن يذكر مباشرة أنّ الفعل المضارع نصب لأنّه سبق بواو المعية مثلاً أو بغيره من الأدوات»⁽¹⁾.

فمن الواجب ذكر سبب نصب المضارع إن كان بواو المعية أو بغيره من الأدوات الأخرى.

3. الصيغ الخمسة بدلا من الأفعال الخمسة:

إنّ «الموضوع كلّ مجموع في (يفعلون، تفعلون، يفعلان، تفعلان، تفعلين) والمشارك في هذه الصيغ الخمس هو أنّها تكون في حالة رفع بثبوت النون فإذا حذف فبهي علامة على نصبها وبالتالي فالمطلوب هو أن يقال الصيغ الخمس بدلا من الأفعال الخمسة»⁽²⁾، وهذا الموضوع نجده حاضرا بهذا المصطلح في الكتب الموجهة للأطفال في المرحلة الابتدائية أو حتى في الكتب التي ترشد معلمي الصفوف الأولى فمثلا في كتاب النحو الواضح جاءت القاعدة كالتالي: «الأفعال الخمسة هي كل مضارع اتصلت به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، وهي ترفع بثبوت النون وتنصب وتجرم بحذفها»⁽³⁾.

والخلل في هذه المسألة يطال التسمية لا الموضوع فهذه صيغ تأتي عليها الأفعال ومن الخطأ تسميتها أفعالا.

4. نظرية العامل:

سبق وأن تطرقنا لهذه النظرية وما أثارته من جدل واسع بين علماء النحو وتضارب آرائهم بين مؤيد ومعارض لكننا نتحدث الآن عن تواجدها في المقررات المدرسية قبل ذلك علينا أن

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 325.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص: 325.

³ - علي الجارم، مصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية للمرحلة الابتدائية (ج2)، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت)، ص: 73.

نعرف الغاية من وجودها، «فهذه النظرية قد أرسى قواعدها النحاة القدامى تسهيلا للعملية التعليمية، وتيسيرا للتحكم في الضوابط النحوية لذا فإن أمر إلغائها من المقررات اضطرابا للمبتدئين والمتعلمين اللذين يجعلون من أسس تلك النظرية معالم لضبط كلماتهم»⁽¹⁾.

يقول عباس حسن عن جدوى هذه النظرية وضرورتها: «العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة والناشئ فيها أن يرى العامل إن كان حسيا ويدركه إن كان معنويا، فيضبط كلماته وألفاظه وفاق ما يحس ويدرك من سهولة وخفة [...]، فوجود العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح»⁽²⁾.

لا ننكر فضل العامل في تفسير العلامات الإعرابية وتيسير التحكم في النحو لكن الهيمنة التي تفرضها هذه النظرية على أغلب الموضوعات النحوية يجعلها غير مرغوب بها لدى فئة كبيرة من المتدربين

خلاصة هذا الفصل: هي أن قواعد النحو ينبغي أن تراعى فيها الأسس التالية:

1. الابتعاد عن الفلسفة في النحو والاهتمام على ذكر المواضيع الرئيسية.
2. ممارسة الأنشطة و الإصغاء لأسلوب كلام المعلم من أجل بناء ملكة لغوية لا بأس بها عند الطفل، أما بالنسبة لأصحاب التخصص فيجب التوغل في الجزئيات لتكوين ثروة لغوية.
3. حضور قواعد النحو في أسلوب المعلم و كلامه، وليس ضروريا تخصيص حصص مستقلة لقواعد النحو.
4. ملائمة الأمثلة والشواهد لزمان وأسلوب عيش الطالب حتى تكون سهلة الإدراك وهادفة.
5. ضرورة إعادة وصل بعض العلوم ببعضها لأن الفصل بينهما قد يؤدي لضياعهما معا⁽³⁾.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 327-328.

² - عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص: 190.

³ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 329-330.

المبحث الثاني: العوامل المساعدة على تحقيق المحتوى النحوي المطلوب:

1. دور المعلم في تيسير النحو:

إنّ للمعلّم دوراً مهمّاً في تلقين علم النحو «لأنّه يحمل على عاتقه مهمّة تبسيط المادة على المتعلّمين فعلى المعلّم أن يمتلك الأداة و التي تتمثّل في رصيده اللّغوي إضافة إلى الكفاءة المهنيّة التي تنتج عن جهد كبير وقابلية لممارسة المهنة»⁽¹⁾.

«فالمعلم هو حجر الزاوية في كل إصلاح أو تطوير تربوي، ويعد عنصراً فاعلاً في تحقيق أهداف التربية، ولهذا صار من الضروري إعادة إعداد المعلّم، وتطوير مصادر إعداده علمياً ومهنياً، لكي يتمكّن من القيام بأعباء تنشئة جيله، فقد صار دور المعلم اليوم لا يقتصر على نقل المعرفة وإنّما تحول إلى مسؤول عن العديد من الأدوار التي يجب أن يقوم بها، والتي تتعلق بشتى مجالات الحياة وجوانبها، فهو باحث ومصمم للخبرات التعليميّة والتكنولوجية، ومرشد ومسير للعمليات ومقوّم ومدير وقائد للعملية التعليمية، كل هذه الأدوار في سبيل إتاحة خدمات تعليميّة ثرية لهؤلاء المتعلمين في أي مستوى دراسي. وهكذا تبدو الحاجة في رفع أداء وكفاية المعلم أكثر من ضرورة حتى يستطيع التكيّف مع آليات العصر، ولا يتأتى ذلك إلا باستخدام استراتيجيات ومداخل حديثة ومبتكرة في إعداده»⁽²⁾. كما أنّ «الكلام في كفايات المعلّم عموماً ومعلّم اللّغة العربية خصوصاً، كان وما زال يشكّل موضوعاً هاماً من مواضيع التعلّم بصورة عامة و تعليم اللّغة العربيّة بصفة خاصّة»⁽³⁾.

فدور المعلم لا ينحصر في قاعة الدرس بإلقاء الدروس وشرحها بل يتعداها إلى تقريب المادة من المتعلم وجعله مهتماً بها بعد أن يصرف انتباهه إليها والنحو من المواد التي على المعلم أن يعتني

¹ - ينظر: المرجع نفسه، ص: 331-332.

² - الربيع بوجلال، اعداد المعلّم. المأمول والواقع، مجلة العمدة - في اللسانيات وتحليل الخطاب، العدد (01)، (01 ماي 2017)، ص: 258.

³ - أنطوان صيّاح، تعليميّة اللّغة العربية، ص: 127.

بطريقة تقديمها فيختار الأمثلة المناسبة ويستعمل الوسائل المساعدة على ذلك لتحقيق النتائج المرجوة.

2. شروط اختيار مدرّس اللّغة:

تعتبر مهنة التعليم من بين أصعب المهن على الإطلاق «لذا فهيّ تتطلّب أمرين أساسيين حسب جميع الخبراء وهما:

1. متانة المادة التي أوكلت للمدرّس مع الدراية بعلوم التربيّة و بفن التعامل مع التلاميذ فعلى المتعلّم أن يمتلك القدرة على التحكّم في المادة التي يدرّسها فيربطها بالواقع و بمحيط التلميذ، وعليه أن يكون قادرا على ربط العلوم ببعضها خاصة علم النّحو الذي له علاقة بجميع المواد حتى العلميّة منها وهذا الأمر لا يتحقّق إلا بوجود معلّم كفاء له دراية شاملة بمادة النّحو و ببعض المواد الأخرى، و متانة المادة مهمّة السلطات المسؤولة تتحقّق عندما يزوّد المعلّم بالمعدات الأساسيّة لضمان أداء مهمة التدريس على أكمل وجه، ويشترط في المعلّم أن يكون له إطلاع على كلّ ما هوّ جديد في الساحة المعرفيّة، أيضا المدرّس مطالب باستخدام أسلوب التشويق والإثارة في تقديم المادة النّحويّة حتى يركّز اهتمام التلميذ إليه، أيضا لا ننسى أمرا مهمّا وهو وجود ثقة متبادلة بين التلميذ ومعلّمه فعندها فقط يستطيع المدرّس التحكم في الطالب وأفكاره وبالتالي تسهّل عمليّة تقديم المادة بأسلوب بسيط وسهل.

2. وجود رقابة والتزام الصّرامة واجبة مع من يؤدّون هذا الواجب النبيل فالتّهاون في تأدية مهنة التعليم على أكمل وجه ينتج عنه سلبيات كثيرة تنتج عنها آفات اجتماعية عدّة خاصة إذا أصاب هذا التّهاون المرحلة الأولى من التعليم لأنّها المرحلة التي تكوّن عقل الطفل وتغذيته و تغرس فيه المبادئ والأخلاق.

وتكوين الأساتذة ضروري لضمان الكفاءة المهنية لكنّ الجهود لا تكاد تكون مكتملة في مجال إعداد المدرّسين.

أشار الكاتب إلى قضية مهمّة وهيّ قضية التزام الفصحى في مخاطبة المتعلّمين لأنّها أمر ضروريّ فهيّ الوسيلة التي يأخذ منها المتعلّم لغته و يتم هذا بمراقبة المؤسسة لمدى التزام معلّم العربيّة و معلمي المواد الأخرى للفصحى في معاملتهم مع التلاميذ»⁽¹⁾.

وإدراك المعلّم لوظيفة النّحو الحقيقية يعينه على تحقيق الهدف و نيل المطلوب «فينبغي أن يدرك المدرّس أنّ القواعد ليست وسيلة لضبط الكلام و عصمة اللّسان عن الخطأ فحسب، لأنّ وظيفة القواعد هو قانون تأليف الكلام»⁽²⁾.

ولأنّ المعلّم عنصر فعال في العملية التعليمية على فعلية «أن يجسّد اللغة التي يعلمها وعليه أن يكون موضوعيا باختياراته، ولكي يتمكّن من دفع وتحضير المتعلمين نحو التعلّم، عليه أن يحضر تلامذته على الفهم والتفاعل والتواصل فعمل المعلّم ليس سهلا وخاصة مع تلامذته»⁽³⁾.

وعليه فالمعلّم عليه أن يكون مؤهلا علميا لكي يستطيع تأدية مهنته على أكمل وجه، إضافة إلى ذلك عليه أن يكون ملما بطبيعة المتعلّمين واستعداداتهم النفسية، مطلّعا على طرق التدريس الناجعة والحديثة، أمّا الأمر المهم فهو ضرورة امتلاك الأداة المناسبة وأداة كل معلم هي لغته فكلما كانت لغة المعلم سليمة صحيحة راقية كان تحكّمه في الحصة والتلاميذ أفضل وعنها فقط يصبح المعلم كفتا صالحا لتأدية واجبه النبيل.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 332-337.

² - نايف أحمد سليمان وآخرون، المشرف الفني في أساليب تدريس اللّغة العربية دار القدس للنشر- دار قنديل للنشر، (ط1)، (2011)، ص: 84.

³ - أحمد فرحات، عمار عون، صعوبات التواصل اللغوي التعليمي عند المدرسين في مرحلة التعليم الابتدائي، مجلّة العلوم النفسية والتربوية، (مارس 2016)، ص: 286.

3 الوسائل المساعدة لتدريس قواعد النحو:

ما تعوّدنا عليه في مدارسنا فيما يخص تدريس القواعد هوّ تدوين الأمثلة على السبورة يقرؤها علينا المعلّم، ثمّ بعض التلاميذ بعدها يقوم المعلّم بطرح الأسئلة ويساعدنا بذلك على استنتاج القاعدة هذه من بين الطرق التقليدية التي استعملها المعلّمون في تلقين قواعد النحو، طرق جعلت من مادّة النحو مادّة جافة غير مرغوب فيها لدى فئات كبيرة من المتعلّمين و استحداث طرق جديدة لإنجاح عمليّة التعليم أمر مطلوب⁽¹⁾. هذا لأنّ تقديم المادة النحوية يستند إلى مجموعة من الشروط من بينها توفر الأجهزة والوسائل المناسبة لإنجاح العملية التعليمية و أنا أرى أنه علينا تجاوز مرحلة السبورة والطبشور فنحن بحاجة إلى وسائل حديثة تتماشى وعصر المتعلم تلفت وتصرف انتباهه إليها، ومع عدم امتلاكنا لمثل هذه الوسائل بل حتى مع بقائنا بحسين للوسائل القديمة لازلنا نجهل الطريقة الصحيحة في استخدامها فإضافة إلى كونها قديمة تصبح غير صالحة لتقديم المادة .

وهناك الكثير من الملاحظات التي تتعلق بالاستخدام الخاطيء للوسائل التي تعين على تقديم الدرس على أكمل وجه وبالتالي تعيق عملية الفهم «و هي:

- عدم إدراك البعض من معلمي الصفوف الأولى بأهمية استخدام الوسائل المحسوسة عند تقديم أي مفهوم لتلبية نمو الطفل في هذه المرحلة.
- عدم التأكد من صلاحية الوسيلة والتأكد من سلامتها وكيفية استخدامها بصورة فعالة وأمنة.
- عدم إيضاح خطوات استخدام الوسيلة في تحقيق الهدف خلال العرض في الإعداد بعبارات مختصرة.
- عدم اطلاع الكثير من المعلمين على طريقة استخدام الوسائل والأجهزة المتوفرة بالمدارس.

¹ - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 342-346.

- عدم الاهتمام بإعداد الوسائل البسيطة من الخامات البيئية وتركها كأثر للمعلم في المدرسة يستفيد منها الجميع.

- عدم الاهتمام بتنظيم السبورة وتقسيمها إلى أجزاء، مع مراعاة الروية والأناة في الكتابة ووضوح في الخط وصحة العبارات وألا يكتب كل ما يقال بل يكتفي بكتابة القواعد والاستنتاجات والمعلومات الهامة⁽¹⁾.

وعليه فالاهتمام بالوسائل أمر ضروري في تقديم مادة النحو وحتى المواد الأخرى فهي تعين المعلم على تقديم درسه وتلفت انتباه الطلاب إليها.

4. دور الصحافة في ترسيخ العادات اللغوية الصحيحة:

للصحافة دور مهم في ترسيخ قواعد النحو وتيسيرها «لأنها محل اهتمام أغلب جميع فئات الشعب و بالأخص فئة المتعلمين، إذا قصدنا الأجهزة السمعية والسمعية البصرية ووجود الصحافة المدرسية مهم للطالب فهو يثري رصيده اللغوي ويكشف مواهبه الدفينة ويعلمه الأسلوب الراقي في التعبير و بذلك يتطور ذوقه اللغوي و ينمو فيصبح بذلك قادرا على تصحيح أخطائه اللغوية وحتى أخطاء غيره لذا على الهيئات المختصة الاهتمام بمثل هذه النشاطات التي تصنع ملكة لغوية المتعلم بشرط أن لا تكون لغة الكتابة لغة ركيكة ولا لغة راقية كثيرة بحيث يصعب على التلميذ فهمها»⁽²⁾.

«يتكون اللسان العربي من لغات، من بينها لغة الصحافة، فكما لنا لغة خاصة بالفقه وأخرى بالتجارة، وثالثة بالفلسفة، ورابعة بالرياضيات، لنا لغة الصحفيين [...]، فإما أن تستعمل فيها لغة واضحة ودقيقة و صحيحة المعنى والمبنى، [...] وإما أن تستعمل لغة مهلهلة تقريبية

¹ - أبو ليبيد خان المظفر، طرق التدريس وأساليب الامتحان، شبكة المدارس الإسلامية، ص: 347.

² - ينظر: عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص: 348-350.

ومبهمة، [...] لذا وجب التحري عن لغة الصحافة فهي لا تنحصر في معرفة قواعد النحو والصرف، بل إنّها أيضا قدرة تتسرب للذهن والضمير فتوجهها إيجابيا أو سلبيا»⁽¹⁾.

وللصحافة دور فعال في تثقيف فئات المجتمع فقد عملت على «تنمية العلاقة المتبادلة بين اللغة والإعلام دون المساس بأصول اللغة التي تشين من خصوصياتها [...]»، فاللغة وضع واستعمال لا اختزان، وهذا ما تنص عليه الأحكام التحوية، ومن هنا فلا نعدم المشاركة الإيجابية التي لها أدوار في نقل الأخبار و المعارف وفي تهذيب لغة الجماهير [...] ولهذا وجب أن تكون اللغة سلسلة واضحة مبسطة فصيحة ميسرة [...] هذا لا يعني أنّ هناك عربية جديدة خاصة بالإعلام، بل هناك عربية واحدة بمرجعية لغوية ونحوية واحدة⁽²⁾.

تلك هي الصحافة أو ما يعرف عنها بالسلطة الرابعة لها كلمتها عند الشعب تؤثر فيه وتتأثر به وتحرص الصحافة على التقرب من ثقافة الشعب دون أن تفقد جمال ورونق تعابيرها تستعمل لغة قريبة من لغة الشعب غير بعيدة عن اللغة الفصحى لكي يسهل على الشعب فهمها دون أن تبعد عن التعبير السليم.

¹ - محمد عزيز الجبالي، لغة الصحافة مجلة مجمع اللغة العربية، (ج51)، (ماي1983م) ص: 79. 80.

² - المجلس الأعلى للغة العربية، اللغة العربية في الصحافة المكتوبة، شارع فرونكلين روزفلت- الجزائر، (د ط)، (د.ت)، ص: 66. 67.

نقد وتقويم:

كتاب "النحو العربي بين الأصالة والتجديد"، للدكتور عبد المجيد عيساني، عبارة عن أطروحة دكتوراه، تعرض فيه الباحث لبعض الآراء النحوية بالوصف والنقد، وقد كان اختيار العنوان موفقا ومناسبا للمتن ولا مأس جميع عناصر الأطروحة، وما لفت انتباهنا اختياره للفظه "التجديد" دون "التيسير" وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه قائلا: «وإذا عدت إلى العنوان الذي حددته لهذه الأطروحة، فإنني اعتمدت مصطلح التجديد دون التيسير، معتقدا أنّ مصطلح التجديد لا يكون حكرا على المادة النحوية وحدها بل يسع المادة والطريقة معا». وقد ارتأينا أن نبحت في الموضوع فوجدنا أنّ مصطلح التيسير مرادف للاختصار أمّا التجديد فهو موضوع شامل يحيط بكل مظاهر اللغة ويشمل جميع علومها، وهذا يدل على اعتناء الكاتب بتحديد المصطلحات المناسبة لصياغة عنوان مناسب لكتابه.

الكاتب نبش في التراث النحوي القديم وانتقى منه المواضيع التي تخدم دراسته، والتي تنصب في موضوع التيسير، ما يدل على أنّ الموضوع ارتبط وجوده بوجود النحو واستمر حتى عصرنا هذا مع جملة من الباحثين، وقد أنصف الباحث في كتابه جهود القدماء والمحدثين في سبيل تيسير النحو.

الباحث لم يأت بشيء جديد فكل ما قام به هو جمع وترتيب المادة النحوية ووصفها، ربما لهذا السبب نجد من تطرقوا لهذا الكتاب بنقد أو تقويم فالكتاب لا يعدو عن كونه رصفا للمعلومات بعد أن رصدنا كثرة الحواشي في الكتاب، فلا تكاد تخلو صفحة من الكتاب من تهميش وهذا يدل على اعتماد الباحث كثيرا على مصنفات الآخرين في حشو كتابه بالآراء والمعارف.

صحيح أنّه قدّم بعض المقترحات فيما يخص الجانب التعليمي لكنها مقترحات لم تتجاوز دفني كتابه مادامت لم تطبق على أرض الواقع ولم يلتفت إليها أحد.

بالنسبة للإضافة النوعية الباحث لم يأت بشيء نجد فيه تجديدا أو تيسيرا فكما سبق وأشرنا أنّ دراسته قامت على جمع ورفض المادة العلمية لا أكثر.

يجب تطبيق هذه المقررات والتوصيات التي قام بها الباحث عبد المجيد عيساني في مجال تيسير تعليم النحو من خلال الملتقيات والمؤتمرات والندوات التي تعقد في الجامعات الجزائرية والترحيب بها.

خاتمة

خاتمة:

لقد قصدنا من خلال هذا البحث الوقوف على عمل الباحث عبد المجيد عيساني في كتابه "النحو العربي بين الأصالة والتجديد" والذي يلخص جهود القدماء والمحدثين في مجال التيسير النحوي الذي بيّن فيه آراء البعض منهم في مجال تيسير تعليم النحو، وفي مشوار دراستنا لهذا الكتاب توصلنا إلى مجموعة من النتائج والملاحظات نجملها فيما يلي:

* مادة النحو العربي تعد العمود الفقري للغة، الهدف منها حفظ اللسان من الزلل وحمايته من اللحن.

* النحويون القدامى لم يحتجوا بالحديث النبوي الشريف ولم يستشهدوا به إلا نادرا وسبب ذلك وقوع اللحن في بعض الأحاديث، وأنه لم يضبط بلفظه، هذا ما أدى إلى استبعاده وقلة الاحتجاج به.

* تعدّ الصراعات القائمة بين النحويين سمة تبعث الاضطراب وعدم الاستقرار ولذا نجد أغلب النحاة منشغلين بالصراعات في المسألة الواحدة .

* يعتبر القرآن الكريم السبب المباشر في نشأة النحو ولذلك كان له النصيب الأوفى في التأصيل و الاستشهاد به، فهو أفصح ما نطقت به العرب وأصح نقلا ومرجعا لهم.

* ظهور فكرة التيسير منذ ظهور علم النحو مع اختلاف في الطريقة ما بين شرح أو تعليقا وإلغاء وغير ذلك من الطرق.

* اختلاف نظرة كل من المحدثين والقدماء لفكرة التيسير النحوي، فبينما كانت نظرة الأوائل إلى التيسير على أنه اختصار لبعض المسائل النحوية ونظم موضوعاته في أشعار أو متون ليسهل حفظها، كان المتأخرون ينظرون إليه على أنه تجديد للطرائق، حتى أنّ بعض الدعوات مسّت الأسس التي بني عليها علم النحو.

* ثورة ابن مضاء على النحو العربي قامت على أسس علمية غايتها إزالة الزوائد عن النحو العربي والتخفيف من عبء بعض المسائل الغامضة.

* آراء ابن حزم اقتصررت على اختيار المتعلم للمؤلف المناسب والذي يرسخ فكرة التيسير ليسهل عليه عملية التعلم.

* وجود الفصحى مرتبط بوجود القرآن لذا فالأمر باستبدالها ضرب من الخيال.

* فشل الدعوات الداعية إلى العامية، وانتصار الأصوات المدافعة عن أصالة اللّغة والحفاظ عليها، هذه الدعوات التيلم تتجاوز حد ألسنة الحاقدين، ذهبت وبقيت الفصحى محفوظة موجودة بوجود القرآن.

* يرى المستشرق ماسينوس أن إهمال الإعراب يؤدي إلى تيسير تعليم اللغة العربية خاصة على الأجانب في حين اهتم البعض به وعني عناية خاصة لطالما كان من الأسس التي استند إليها عباس حسن في تيسير النحو.

* إنّ الدّعوة إلى إسقاط الإعراب من اللّغة العربية أمر صعب المرام لأنّ الإعراب سمة من سمات الفصحى و لا يمكن التخلي عنه مهما طال الزمن.

* تخلص النحو من الشوائب وتنقية المادة النحوية من كثرة الحواشي والخلافات أصبح مطلب ضروري يتماشى مع متطلبات الحياة العصرية، فمهمة اللغة الإبانة والوضوح في القواعد والأساليب، لا التعقيد والتكلف فلا بد من مراعاة جانب الوضوح في قواعد النحو كله.

* تصفية النحو من الشوائب العالقة فيه ومحاولات تبسيطه جاءت لدواعي تعليمية.

* يعد ابن مضاء أول الداعين لفكرة إلغاء العامل إلا أن فكرته لم تلق ترحيب في عصره آنذاك إلا عند أصحاب التسيير المعاصرين، منهم مهدي المخزومي وإبراهيم مصطفى اللذان أيدا فكرة ابن مضاء في الإلغاء والرفض لنظرية العامل.

* لطالما كان العامل في النحو العربي محل انتقاد الكثير من النحاة و خاصة المحدثين الذين اعتبروه ظاهرة تعوق مسيرة الدارسين، إلا أنه لقي مؤيدين له فالعامل نظرية نحوية لتعليم النحو و اللغة معا.

* ضرورة الاهتمام بتكوين المعلمين والتكفل بإعدادهم إعدادا جيدا لضمان تأدية الواجب النبيل على أكمل وجه إضافة إلى الاهتمام بانتقاء الموضوعات المناسبة للمراحل العمرية المختلفة وتبسيط المقررات على المتعلمين.

* المرحلة الابتدائية من أهم المراحل في حياة التلميذ الدراسية ومرحلة الانفتاح على الجماعات الأولية لذا كان ينبغي تعلمه أولى المهارات المطلوبة وإتقانها بشكل جيد.

* مهارتا الاستماع والكتابة من أدق المهارات التي ينبغي تعلمها وتعليمها في المرحلة الابتدائية كما ينبغي أن يكون لها الصدارة في حياة كل تلميذ.

* للنحو مكانة هامة في المرحلة الابتدائية فعلى كل تلميذ ممارسة التدريب على النحو ولا بد أن يكون للنحو مكان في منهج تعليم اللغة.

* ضرورة الاعتناء باختيار المواضيع المناسبة في المرحلة الجامعية ومناسبتها لجميع التخصصات. .

* إن اختيار الأمثلة والشواهد المناسبة للأطوار التعليمية أمر مهم لترسيخ قواعد النحو لدى المتعلم.

* للمعلم دور مهم في حجرة الدرس لذا فعليه أن يعتني بلغته وسلامة أسلوبه.

* التكفل بتحديث وسائل التعليم خاصة تلك التي تخص القواعد النحوية.

* المساهمة في النهوض بلغة الصحافة باعتبارها صوت الشعب.

A decorative border with a repeating floral and vine motif, featuring stylized flowers and leaves. The border is composed of multiple parallel lines, with the outermost and innermost lines being solid black, and the middle lines being dotted. The floral elements are placed at the corners and along the curves of the border.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر

قائمة الكتب:

- 1- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2004-2005.
- 2- خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1431هـ - 2010م.
- 3- حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ساحة بن عكنون، الجزائر، 1987.
- 4- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن.
- 5- عادل فليح العلي، المالية العامة، والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2007م.
- 6- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1999م-1420هـ.
- 7- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي - بين النظرية والتطبيق العلمي، دار وائل، ط1، 2010.
- 8- مُجَدّ مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى، عين مليلة - الجزائر، 2003.
- 9- مُجَدّ خير العكام، الرقابة المالية، الجامعة الافتراضية السورية SUU، سوريا، دط، 2018.
- 10- حامد عبد المجيد دراز، د- المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإبراهيمية رمل - الاسكندرية، مصر، دط، 2004.
- 11- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، دط، 2008.

قائمة المذكرات:

- 1- عائشة بن ناصر، الرقابة المالية على النفقات العمومية- دراسة حالة المراقبة المالية لولاية بسكرة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة مُجَدّ خيضر بسكرة.
- 2- جعفري نسرين، الرقابة المالية على تنفيذ النفقات العامة- دراسة حالة الرقابة المالية لدى ولاية أم البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص

قائمة المراجع والمصادر

- مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016/2015.
- 3- بن سعيد مرسلي، شرماط فتيحة، الرقابة المالية على تنفيذ النفقات العمومية - دراسة حالة مديريات الخدمات الجامعية - تيسمسيلت، مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت، 2016-2017.
- 4- بركاد نصرالدين، موتر فاطمة، إعداد الميزانية والرقابة على تنفيذها - دراسة حالة بلدية تيسمسيلت، مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس ل م د، في العلوم التجارية - مالية وبنوك.
- 5- اللك هاجر، الرقابة على النفقات العمومية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016/2015.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	البسمة
	دعاء
	شكر وتقدير
	الإهداءات
أ	المقدمة
5	مدخل
الفصل الأول:	
النحو العربي ومحاولات التجديد و التيسير	
9	أ- قراءة في النحو العربي القديم
9	1. الانحراف عن الهدف من النحو
10	2. الصّراعات و الرغبة في الاختلاف دون جدوى
11	3. عدم احترام القراءات القرآنية
14	4. إجحافهم في حق الحديث الشريف
18	ب- التجديد والتيسير لدى القدماء
18	أ) <u>مختصرات نحوية ميسرة:</u>
18	1. مقدمة في النحو- لخلف الأحمر(180هـ)
19	2. التفاحة في النحو لأبي جعفر النّحاس (338هـ)
21	3. العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني (ت481هـ)
22	ب) متون ومنظومات نحوية ميسرة
22	1. متن الأجرومية
22	2. ألفية ابن مالك
25	ج) مفهوم القدامى للتيسير
25	د) ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربيّ
28	هـ) ابن حزم وآراؤه النحوية

الفصل الثاني: الصراع بين أنصار الأصالة وأنصار التجديد

31	1- دعاة الأصالة
32	أ) أبرز دعاة الأصالة في العصر الحديث
32	1. الرأي الأدبي العام
37	2 عبّاس حسن
39	3. عبد الصبور شاهين
42	ب) حصر حجج دعاة الأصالة
43	2- دعاة التجديد في المحتوى و الأساليب
43	أ) المجددون الداعون إلى العامة
43	1. المستشرق ماسينوس
47	ب- المجددون المعتدلون
48	1. ابراهيم السامرائي
49	2. فؤاد طرزي
51	ج) مشاريع منجزة في خدمة القضية النحوية
51	1. تمام حسان
57	2. مهدي المخزومي
60	د) إسهامات المجامع اللغوية في تيسير النحو
60	1. ندوة اتحاد المجامع اللغوية بالجزائر
الفصل الثالث:	
مقترحات تدريس النحو العربي	
64	أ) القواعد في المرحلة الابتدائية
64	1 أهمية المرحلة الابتدائية

فهرس المحتويات

65	2 متطلبات المرحلة الابتدائية
67	3 أنشطة ما قبل القواعد النحوية
70	ب) نشاط القواعد في المرحلة الجامعية
70	1. القواعد النحوية في التخصصات الأدبية
71	2 القواعد النحوية في التخصصات شبه الأدبية
72	3 القواعد النحوية في التخصصات العلمية
72	ج) صحة رأي ابن خلدون في تحديد مراحل التعلم
74	د). كتب حديثة نحوية ميسرة
74	1. جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني
75	2 التطبيق النحوي لعبد الراجحي
76	هـ). شروط اختيار الأمثلة والشواهد
78	و). الدرس النحوي وعلم المعاني
79	ز). تنبيهات في صميم التيسير
79	1 موضوع الإعلال و الإبدال
81	2 المضارع المنصوب بأن المضمرة
81	3 الصيغ الخمسة بدلا من الأفعال الخمسة
81	4 نظرية العامل
83	ح) العوامل المساعدة على تحقيق المحتوى النحوي المطلوب
83	1. دور المعلم في تيسير النحو
84	2. شروط اختيار مدرّس اللغة
86	3. الوسائل المساعدة لتدريس قواعد النحو
87	4. دور الصحافة في ترسيخ العادات اللغوية الصحيحة
89	النقد والتقويم
92	الخاتمة
87	قائمة المراجع

فهرس المحتويات

104	ملخص البحث
	فهرس الموضوع